

# الباروميتر العربي - الدورة السابعة

تونس: تقرير استطلاعات الرأي العام



2022 - 2021

## الملخص التنفيذي

تونس هي الدولة التي أشعلت شرارة ما سُمِّي بالربيع العربي في عام 2011، ولقد رأى العديد من المحللين أن آمال المنطقة في انتقال سياسي للديمقراطية تنعقد عليها. على أنه بعد عقد من الحكومات الضعيفة والأداء الاقتصادي المتواضع الذي لم يتعاطى مع شواغل المواطنين الذين شاركوا في ثورة الياسمين، يتزايد في تونس الإحساس بالإحباط من الظروف التي تمر بها البلاد. في غياب حل واضح أو أمل صلب بالتحسّن، يبدو مسار تونس نحو الانتقال غير قابل للتحقق كلما تقدم الزمن.

على هذه الخلفية، يتضح من استطلاع الباروميتر العربي في تونس أن العديد من المواطنين رخّبوا بأحداث 25 يوليو/تموز 2021، التي شملت تعليق عمل البرلمان. يبدو أن المواطن التونسي يرى هذه التحركات بصفتها محاولة لكسر الجمود السياسي، أكثر من كونها انقلاباً سياسياً. حقيقة أن رئيس البلاد هو الذي تحرك وتولى القيادة ووعد بالحلول للجمود السياسي تبدو جذابة للغاية في أعين أغلب المواطنين. وكانت النتيجة أن أصبح قيس سعيد هو الفاعل السياسي الأكثر شعبيةً في تونس بعد القوات المسلحة، وهو الأمر الذي يبدو مرتبطاً بما فعله في 25 يوليو/تموز. توصل الاستطلاع إلى أن تعليق البرلمان وتجريد نوابه من الحصانة قد لاقي استحسان أغلب المواطنين وقت إجراء الاستطلاء.

يبدو أن هذه التغيرات السياسية قد أدت أيضاً إلى تحوّل في توجهات المواطنين بشكل عام. على سبيل المثال، فإن الانحدار المستمر منذ عشر سنوات فيما يخص آراء المواطنين إزاء الوضع الاقتصادي، قد تحول إلى الاتجاه المعاكس فجأة (نحو التصنيف الإيجابي)، حيث أصبح أغلب التونسيين الآن يعتقدون أن الاقتصاد سيتحسن في المستقبل القريب. الغالبية أيضاً ترى أن الحكومة تعمل على التصدى للفساد للمرة الأولى منذ 2013، وهو ما يؤشر بدوره إلى وجود أمل في المستقبل.

كذلك يتزاد إحساس التونسيين بالرضا عن الأداء الحكومي، إذ يصنَّف 6 من كل 10 تونسيين أداء الحكومة ككل على أنه جيد. لكن الوضع ليس إيجابياً بالكامل. ففيما يخص قياسات معينة للرأي، مثل الرأي في جودة الرعاية الصحية أو التعليم أو غيرها من الخدمات الأساسية، تبين أن الثقة في الأداء الحكومي أقل بكثير. على أن ثمة زيادة كبرى في تقديرات المواطنين لبعض القضايا الأساسية، مثل أداء الحكومة في التصدي للتفاوت الاقتصادي بين الأثرياء والفقراء. وكما هو الحال في تصنيف المواطنين للاقتصاد، فالعديد من التوجهات الخاصة بقضايا تتصل بأداء الحكومة، انعكس مسارها مؤخراً بعد عقد من انحدار التصنيفات.

أغلب هذه التغيرات تبدو متصلة بآراء المواطنين في الرئيس سعيد. فمستوى الثقة في الحكومة تضاعف منذ قياسه في 2018، رغم أن الثقة في البرلمان قد تراجعت خلال نفس الفترة. على النقيض، فإن أكثر من 80 بالمئة من المواطنين يقولون إن لديهم ثقة في الرئيس، في حين يقول أكثر من النصف إنهم يثقون في رئيسة الوزراء نجلاء بودن، التي عينها الرئيس وقت إجراء الاستطلاع. وفي الوقت نفسه، هناك نسبة ثقة ضئيلة للغاية في الأطراف السياسية الأخرى، بما في ذلك 1 من كل 10 مواطنين يثقون في رئيس الوزراء السابق هشام مشيشي أو حزب النهضة. وفي الوقت نفسه تقول أقلية من المواطنين إنهم يثقون في القيادات الدينية أو منظمات المجتمع المدني، ما يُظهر قلة المصادر البديلة لشرعية الرئيس وقت إجراء الاستطلاع. في واقع الأمر فمن بين الفاعلين السياسيين الكبار. كانت القوات المسلحة هي الطرف الوحيد الذي يتمتع بثقة أعلى من الثقة التي حازها الرئيس.

رغم تنامي التفاؤل إزاء المستقبل، لا تزال هناك تحديات كبرى في الحاضر. تبقى الأحوال الاقتصادية والفساد بواعث قلق كبرى للمواطنين. يرى 14 بالمئة فقط أن الاقتصاد في وضع جيد، في حين ترى غالبية المواطنين أن ثمة سبب للقلق أن ينتهي طعامهم قبل أن تتوفر لهم النقود لشراء المزيد منه. هناك أيضاً تصور شبه غالب بأن الفساد قائم في المؤسسات الحكومية. إضافة إلى المذكور، هناك نسبة أكبر من المواطنين تفكر في الهجرة قياساً بنفس الرأي في أي استطلاع سابق للباروميتر العربي. من ثم، رغم تجدد الأمل في المستقبل، يتضح من الاستطلاع قوة تحديات الحياة اليومية في تونس.

وعلى الرغم من التحديات التي شهدتها البلاد خلال السنوات العشر الأخيرة، لا يزال التونسيون يؤمنون بالديمقراطية بصفتها نظام الحُكم الأفضل. ثلاثة أرباع المواطنين تقريباً أكدوا أن الديمقراطية هي أفضل نظام، في حين قال الثلثان إنها طريقة الحُكم المناسبة الوحيدة. لكن التونسيون أوضحوا تماماً أيضاً طبيعة القيود على هذا النظام السياسي، إذ أيد الثلثان أنه في ظل الديمقراطية، يكون الأداء الاقتصادي ضعيف، وأن الديمقراطية غير حاسمة ومليئة بالمشاكل.

رغم دعمهم للديمقراطية، يوضح الاستطلاع أيضاً أن أغلب المواطنين يطالبون بتغييرات كبيرة وجذرية في النظام. ترى الغالبية أن النظام السياسي القائم يحتاج إلى تغييرات كبيرة أو يجب استبداله بالكامل، في حين يقول ثمانية من كل عشرة أشخاص إن البلاد بحاجة لحاكم أقوى يمكنه أداء المطلوب بفعالية حتى لو تطلب الأمر ثني القواعد والقوانين. نظراً للإحباط إزاء العقد المنقضي، يبدو أن الكثير من التونسيين على استعداد لدعم جهود الرئيس سعيد لتفعيل التغيير الجذري، حتى إذا تطلب منه هذا اللجوء لأساليب مشكوك في قانونيتها.

التونسيون أقل إقبالاً بكثير على اعتبار جائحة كوفيد التحدي الأساسي للبلاد، مقارنة بملفي الاقتصاد والفساد. على ذلك،

ورغم تدني معدلات الإصابة بكوفيد نسبياً وقت إجراء الاستطلاع، فإن نصف المواطنين لا زالوا يشعرون بالقلق من انتشار الفيروس على مدار الأشهر الست المقبلة. ومن بين من قالوا إنهم غير قلقين من انتشار الفيروس، ذكرت الغالبية العظمى توفر اللقاح سبباً للكفّ عن القلق من العدوى.

وكما هو الحال في مختلف دول العالم، هناك بعض الأدلة على أن الحظر وغيرها من التحديات المرتبطة بكوفيد ربما أثرت على رأي المواطنين في الأدوار الجندرية بتونس. التونسيون متفقون منذ فترة طويلة على ضرورة أن تتمتع النساء بنفس حقوق الرجال، لكنهم أقل اقتناعاً بأن تتولى النساء أدواراً مساوية للرجال في المجالين العام والخاص. لكن بعد عدة سنوات دون تغيرات تُذكر فيما يخص آراء الناس حول أدوار النساء، طرأ تحول كبير منذ عام 2018. التصور بأن الرجال أفضل في أدوار القيادة السياسية تراجعت معدلاته بواقع 16 نقطة مئوية، في حين تراجع الاعتقاد بأن يكون للرجال القرار الأول والأخير في شؤون الأسرة بواقع 11 نقطة مئوية على مدار السنوات الثلاث الأخيرة، ما يعني أنه وللمرة الأولى في أي استطلاع للباروميتر العربي في تونس يظهر معتنقي هذا الرأي كأقلية.

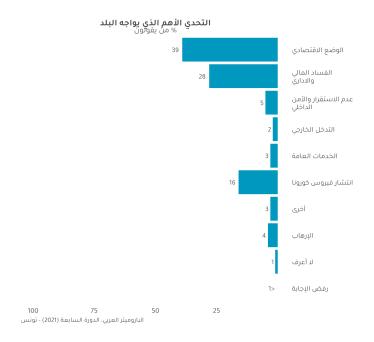
فيما يخص العلاقات الدولية، يُفضل التونسيون من بين القوى العالمية الصين، ثم روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وفي المنطقة، فإن نحو النصف يعتبرون أن فرنسا وتركيا والسعودية هي الدول الأفضل، في حين تعد شعبية المملكة المتحدة أقل إلى حد ما. لكن التونسيون منفتحون على العالم الخارجي، لا سيما من حيث الإقبال على توطيد أركان العلاقات الاقتصادية إذ تقول الأغلبية إنهم يفضلون تحسين العلاقات الاقتصادية مع الصين والولايات المتحدة الأمريكية والسعودية على سبيل المثال.

كانت هذه بعض النتائج الأساسية لاستطلاع الرأي الممثل لمستوى الدولة الذي تم إجراءه مع المبحوثين وجهاً لوجه في تونس. اشتمل الاستطلاع على 2400 مواطن/ة تم اختيارهم عشوائياً من جميع محافظات تونس، وتم إجراء الاستطلاع ميدانياً في الفترة 1 أكتوبر/تشرين الأول - 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، باستخدام طريقة العينة متعددة المراحل المجمّعة. هامش الخطأ هو 2± نقطة. الاستطلاعات المذكورة هي جزء من الدورة السابعة للباروميتر العربي، وهو أكبر استطلاع متوفر علناً لآراء المواطنين عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بعد انتشار جائحة كوفيد-19. تتوفر معلومات إضافية على: www.arabbarometer.org

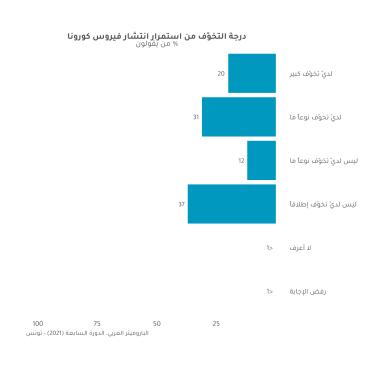
### كوفيد

مثل العديد من دول العالم، أثرت جائحة كوفيد بقوة على التونسيين. عانت تونس من موجة هائلة من الفيروس في صيف 2021. جاءت مصحوبة بالمتحوّر دلتا من الفيروس، ثم تراجعت معدلات الإصابة بقوة وقت إجراء الاستطلاع في أكتوبر/تشرين الأول 2021. أثناء فترة البحث الميداني، أظهرت التقديرات الرسمية أن معدلات انتشار الفيروس بلغت أدناها منذ أكتوبر/تشرين الأول 2020، وهو توقيت بداية الموجة الأولى من كوفيد في تونس.

على هذه الخلفية. توضح نتائج الاستطلاع أن كوفيد كان بعيداً عن كونه على رأس أولويات المواطنين. قالت نسبة 16 بالمئة فقط إنه التحدي الأهم الذي يواجه البلاد، مقارنة بـ 39 بالمئة قالوا إن أكبر تحدٍ هو الوضع الاقتصادي، واعتبر 28 بالمئة إنه ملف الفساد. هذه النتائج متسقة مع الدورة السادسة من الباروميتر العربي وتعد تطوراً طبيعياً لها، وتُظهر أن معدلات القلق من كوفيد تصعد وتهبط بالتوازي مع معدلات الإصابة في الدولة. هذا الاستطلاع الذي تم بين موجات الإصابة بالفيروس (الفصيلة دلتا ثم أوميكرون) يتبع هذا النسق.

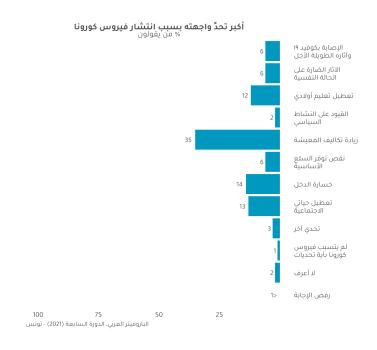


على أن القلق إزاء كوفيد ليس بالهين. فالنصف (51 بالمئة) يقولون إنهم ما زالوا قلقون إلى حد ما (31 بالمئة) أو قلقون للغاية (20 بالمئة) إزاء انتشار الفيروس. من بين هذه المجموعة، كان القلق الرئيسي ينصب حول إصابة أحد أفراد الأسرة أو وفاته، وليس تأثير الفيروس على الوضع الاقتصادي للبلاد أو الوضع المالي للأسرة. لكن الكثير من التونسيين (37 بالمئة) قالوا إنهم غير قلقين إزاء انتشار الفيروس في المستقبل. من هذه المجموعة، كان السبب الرئيسي لانعدام القلق هو توفر اللقاح.



يبدو أن معدلات الحصول على اللقاح العالية بشكل نسبي في تونس قد أدت إلى تخفيف القلق إلى حد بعيد. أكثر من الثلثين (69 بالمئة) قالوا إنهم حصلوا على اللقاح، بما في ذلك 75 بالمئة ممن هم في سن 30 عاماً فأكبر. لكن أكثر من النصف بقليل ممن تبلغ أعمارهم 18-29 عاماً قالوا إنهم حصلوا على اللقاح. معدلات التلقيح أعلى في أوساط الأعلى تعليماً، إذ أن 75 بالمئة من الحاصلين على التعليم الجامعي أخذوا اللقاح، مقارنة بالثلثين (66 بالمئة) ممن حصلوا على التعليم الثانوي أو مستوى تعليمي أقل.

ومن بين من لم يحصلوا على اللقاح، قال 6 من كل 10 أفراد إنهم من المرجح (36 بالمئة) أو المرجح إلى حد ما (24 بالمئة) أن يحصلوا على اللقاح. ومن بين هؤلاء المواطنين، فإن النصف تقريباً (44 بالمئة) لا يفضلون نوع لقاح معين، في حين يفضل 27 بالمئة لقاح فايزر-بيوإن-تيك، في حين يفضل 5 بالمئة أو أقل أي لقاح آخر غيره. من بين غير المقبلين على الحصول على اللقاح، قال 36 بالمئة إن ما سيحدث ستقرره مشيئة الله، في حين قال 3 من كل 10 إنهم لا يعتقدون بأن اللقاح فعال. ويلاحظ أن من بين غير المرجح أن يحصلوا على اللقاح، القلق من عدم فعالية اللقاح هو السبب الرئيسي في أوساط من حصلوا على تعليم جامعي فأعلى (53 بالمئة).

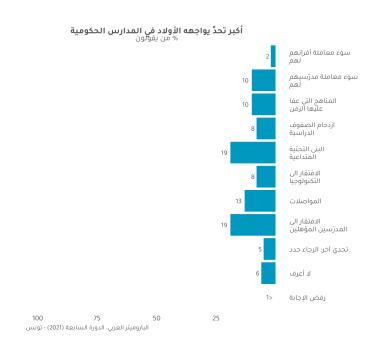


كما هو الوضع في دول العالم الأخرى، أدت الجائحة إلى تحديات كبرى في تونس. لدى سؤال المواطنين عن التحدي الرئيسي الذي أدت إليه الجائحة، قال عدد كبير (35 بالمئة) إنه ارتفاع تكاليف المعيشة. في الوقت نفسه، توزعت نسبة متماثلة بين فقدان الدخل (14 بالمئة) واضطراب الحياة الاجتماعية (13 بالمئة)، واضطراب تعليم الأطفال (12 بالمئة). 13 بالمئة فقط من المواطنين قالوا إنهم حصلوا على إغاثة أثناء انتشار الحائجة، وفي أوساط من حصلوا على مساعدة نقدية، قال الثلثان إن مصدرها الحكومة، في حين لم يقل أحد تقريباً إنه حصل على مساعدة من منظمة مجتمع مدني دولية أو محلية.

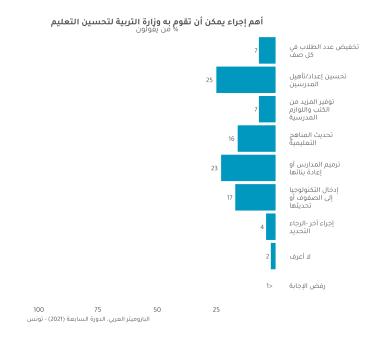
برغم هذه التحديات واقتصار أعداد من حصلوا على مساعدات، صنفت الغالبية أداء الحكومة في التعامل مع أزمة كوفيد بشكل إيجابي (62 بالمئة). ينسحب هذا بصفة خاصة على من هم في سن 30 عاماً فأكبر (67 بالمئة) مقارنة بمن تبلغ أعمارهم بين 18 و29 عاماً (38 بالمئة). على أن أكبر تحدٍ في رأي المواطنين يتصل بعدم كفاية المستشفيات (38 بالمئة) وندرة الإمدادات الطبية (32 بالمئة)، وهو ما يرجح أنه يعكس قصوراً عانت منه الأغلبية أثناء انتشار عدوى الفصيلة دلتا في النصف الأول من 2021. ويُلاحظ أن التونسيين أقل إقبالاً بكثير على القول بأن ارتفاع تكاليف الرعاية (14 بالمئة) أو عدم توفر العاملين بالمجال الطبي (9 بالمئة) هو نقطة الضعف الرئيسية في نظام الرعاية الصحية التونسي.

## التعليم

واجهت المنظومة التعليمية في تونس تحديات عديدة، لا سيما ما يتعلق بالتعامل مع آثار كوفيد-19 منذ عام 2020.



لدى سؤال المواطنين عن أكبر مشكلة في النظام التعليمي، تبين اختلافهم في الرأي. 1 من كل 5 أشخاص تقريباً قال إنه تدهور البنية التحتية أو عدم توفر المعلمين المؤهلين (19 بالمئة على التوالي). في الوقت نفسه، قدّر 13 بالمئة أن التحدي الأكبر هو عدم توفر المواصلات، وقال 1 من كل 10 أشخاص إنه سوء معاملة الطلاب أو أن المناهج التعليمية قديمة، وقال 8 بالمئة إن التحدي الأكبر هو ازدحام قاعات الدراسة أو تواضع القدرات التكنولوجية للمدارس.



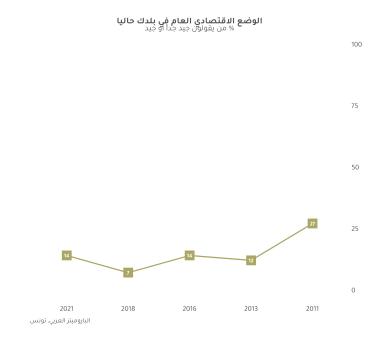
ولدى السؤال عن الخطوة الأهم التي يمكن أن تتخذها الحكومة لتحسين المدارس الحكومية، كانت الردود متشابهة إلى حد ما. يرى الرُبع أن أهم خطوة هي تحسين تدريب المعلمين، ويقول 23 بالمئة إن الأهم هو إصلاح المدارس، ويرغب 17 بالمئة في البري الرُبع أن أهم خطوة هي تحسين تدريب المعلمين، ويقول 23 بالمئة يعلقون على تحديث المقررات التعليمية. ويُلاحظ أن الشباب بين 18 و29 عاماً أكثر إقبالاً بواقع 10 نقاط مئوية مقارنة بمن هم في سن 30 عاماً فأكبر على القول بأن يكون الفعل الأساسي الإصلاح هنا هو تحديث المقررات الدراسية. لكن أقل بواقع 8 نقاط مئوية في القول بضرورة تحسين تدريب المعلمين. وإجمالاً، هناك جملة من القضايا التي يعتقد المواطنون أنها تحد من جودة المدارس، مما يُصعب من عملية استهداف تحسين ملف بعينه فيما يخص التعليم.

#### الاقتصاد

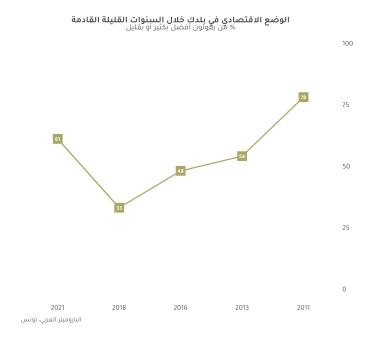
تصنيفات المواطنين للوضع الاقتصادي سيئة للغاية في تونس، حيث قال 14 بالمئة فقط إن الاقتصاد جيد أو جيد جداً. على ذلك، ورغم آثار كوفيد، فهذا التصور قد ارتفع منذ عام 2018 عندما قال 7 بالمئة فقط الأمر نفسه.

يُلاحظ أن أكثر من نصف التونسيين قالوا إن الاقتصاد متدهور للغاية، ما يعكس استمرارية الانهيار الاقتصادي في تونس. حيث أصبح نصيب الفرد من الدخل القومي أقل بواقع الرُبع مقارنة بوقت انطلاق ثورة 2011.

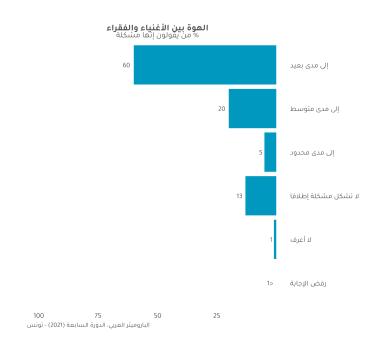
<sup>.2022</sup> March/April Affairs, Foreign East. Middle the in Stalled Democracy Why Robbins. Michael & Amaney Jamal,

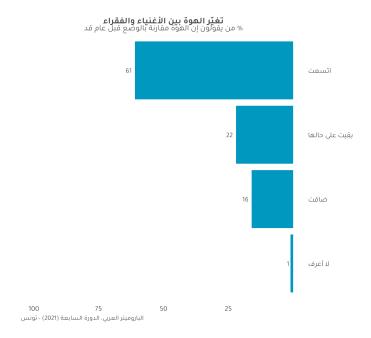


لكن التونسيون متفاؤلون نسبياً إزاء مستقبل بلدهم الاقتصادي. هناك أغلبية واضحة (61 بالمئة) تتوقع أن يتحسن الوضع الاقتصادي خلال فترة العامين إلى ثلاثة أعوام المقبلة. تضاعفت هذه النسبة تقريباً منذ عام 2018 (33 بالمئة حينئذ) وتمثل انعكاساً لمسار قائم منذ فترة طويلة من التشاؤم الاقتصادي. في واقع الأمر. هذا أعلى مستوى تفاؤل بالوضع الاقتصادي رصدته استطلاعات الباروميتر العربي منذ عام 2011، بعد أشهر قليلة من انطلاق الثورة في تونس. الشباب أقل إقبالاً إلى حد ما على اعتناق هذا الرأي، حيث أن الشريحة العمرية 18-29 أقل إقبالاً على القول بأن الاقتصاد سيتحسن كثيراً في المستقبل القريب بواقع 16 نقطة مئوية، مقارنة بشريحة 30 عاماً فأكبر.

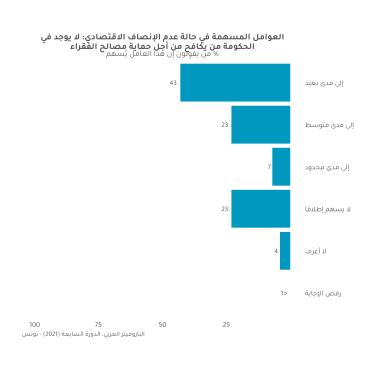


من التحديات القائمة التي تواجه تونس هي اللامساواة الاجتماعية الاقتصادية. قالت الغالبية العظمى من التونسيين (80 بالمئة) إن هذه مشكلة كبيرة (60 بالمئة) أو متوسطة (20 بالمئة). ومن غير المدهش أن غير القادرين على تحمل تكاليف احتياجاتهم الأساسية هم الأكثر إقبالاً على اعتبارها مشكلة كبيرة، مقارنة بمن يمكنهم تغطية نفقاتهم (11+ نقطة مئوية). كما أن هناك تصور قائم واضح بأن الفجوة تتزايد، إذ قال 61 بالمئة من التونسيين إنها زادت خلال العام الماضي، مقارنة بـ 22 بالمئة قالوا إن الفجوة قد تقلصت.

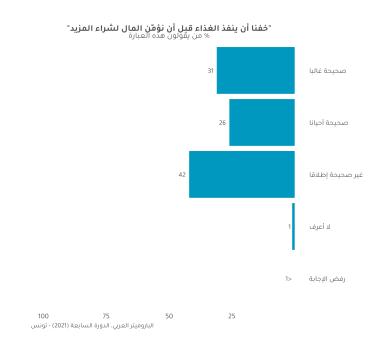




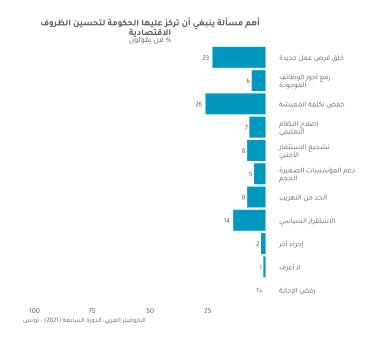
ولدى السؤال عن السبب الأساسي للامساواة الاجتماعية الاقتصادية، قالت الأغلبية (61 بالمئة) إن السبب هو أن بعض الناس يعملون بجد أكثر من غيرهم. بالمقارنة، أعزى 55 بالمئة الفجوة إلى أن بعض الناس يولدون في عائلات ثرية. لكن 65 بالمئة من المواطنين رأوا أن السبب هو عدم عمل الحكومة على حماية مصالح الفقراء، بما يشمل 43 بالمئة قالوا إن هذا العامل يسهم بدرجة كبيرة في خلق الفجوة. أي أن التونسيين مقبلون إلى حد ما على لوم فشل السياسات الحكومية أكثر من اعتقادهم بسعى الفرد أو العوامل الهيكلية في تفسير مشكلة اللامساواة.



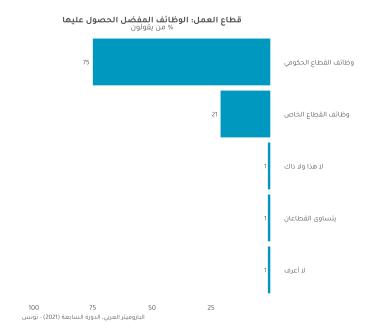
تصورات تزايد معدلات اللامساواة قد تكون جزئياً بسبب معاناة العديد من المواطنين لتحصيل الاحتياجات الأساسية. 57 بالمئة من المواطنين قالوا إنهم في العادة (31 بالمئة) أو أحياناً (26 بالمئة) يقلقون على مخزونهم من الطعام, كونه قد ينفد قبل أن يحصّلوا المزيد من النقود، وهناك نسبة مماثلة (55 بالمئة) قالوا إن هذه المشكلة حدثت لهم بالفعل. هذه النتائج تُظهر أن هذه التحديات الكبرى تواجه أكثر من نصف السكان، الذين يعانون لتحصيل الأساسيات.



لدى سؤالهم عما يجب أن تفعله الحكومة لتحسين الظروف الاقتصادية، كان الرد الأكثر شيوعاً هو خفض تكاليف المعيشة (26 بالمئة) أو خلق وظائف أكثر (23 بالمئة) ثم زيادة الاستقرار السياسي (14 بالمئة). يُلاحظ أن الشريحة العمرية 18 - 29 مقبلة بواقع 10 نقاط مئوية أكثر على القول بضرورة تركيز الحكومة على خلق فرص العمل مقارنة بمن هم في سن 30 عاماً فأكبر، وهو على ما يبدو متصلاً بنسب بطالة الشباب العالية في تونس.

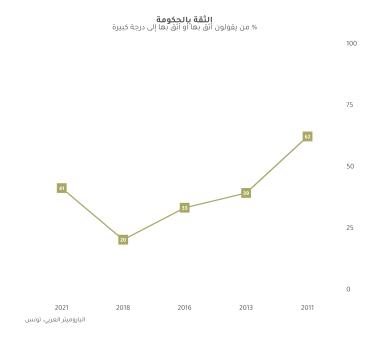


يتضح من نتائج الاستطلاع أيضاً أن أغلب التونسيين يأملون في العمل بالقطاع الحكومي، وهو يعتبر أفضل من القطاع الخاص في نظرهم. إجمالاً، يرى 73 بالمئة من المواطنين أنه من الأصعب الحصول على وظيفة بالقطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص (53 بالمئة) القطاع الخاص (53 بالقطاع الخاص (53 بالقطاع الخاص (53 بالقطاع الخاص القطاع الخاص (71 بالمئة) ترى أن وظائف القطاع العام تقدم أماناً وظيفياً أكبر. بالمئة مقابل 42 بالمئة) في حين أن الغالبية العظمى (71 بالمئة) ترى أن وظائف القطاع العام تقدم أماناً وظيفياً أكبر. ومن غير المدهش أن ثلاثة أرباع المواطنين يعتبرون وظائف القطاع العام هي الوظيفة المفضلة، ما يوحي بأن التونسيين يأملون على ما يبدو بأن تزيد الحكومة من عدد العاملين بالقطاع العام بدرجة كبيرة، أكثر بكثير من إقبالهم على فكرة أن تدعم الحكومة الاستثمار في القطاع الخاص.

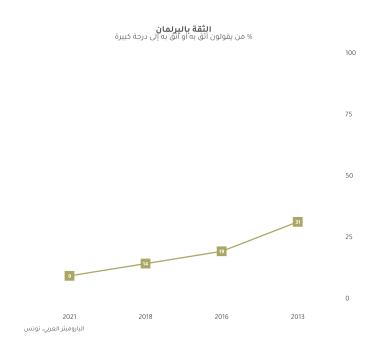


# الثقة في الفاعلين السياسيين

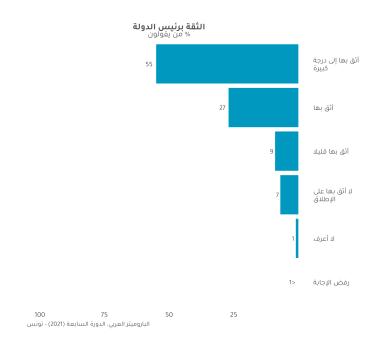
يؤشر استطلاع الباروميتر العربي 2021 في تونس بانعكاس في مسار توجهات وآراء المواطنين فيما يخص الثقة بالحكومة. منذ انطلاق ثورة الياسمين، تراجعت معدلات الثقة بالحكومة بقوة، إذ هبطت من 62 بالمئة في 2011 إلى 20 بالمئة فقط في 2018. إلا أن هذا التوجه انعكس بقوة في 2021. إذ زاد إلى 41 بالمئة، وهي نسبة من يثقون في الحكومة في هذا الاستطلاع الأخير. يُلاحظ أنه بالنسبة لأغلب قياسات الثقة بالفاعلين السياسيين الأخرى، أظهرت شريحة الشباب (18-29 عاماً) ثقة أقل، بواقع 15 نقطة مئوية أقل من الشريحة العمرية الأكبر. لكن لا توجد اختلافات في مستويات الثقة بالحكومة بناء على تقسيمات سكانية أخرى، مثل النوع الاجتماعي أو مستوى التعليم أو الدخل.



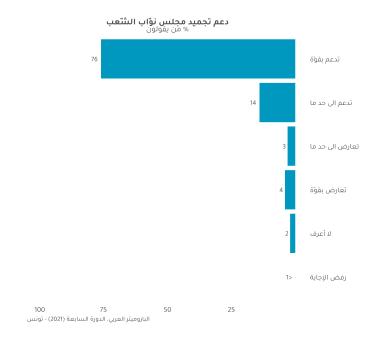
الثقة بالبرلمان تكاد تكون غائبة تماماً في تونس، حيث قال 9 بالمئة فقط إنهم يثقون بالبرلمان بدرجة كبيرة أو متوسطة، مقارنة بـ 81 بالمئة قالوا إنهم لا يثقون في هذه المؤسسة أبداً. رغم أن مستويات الثقة بالبرلمان لم تكن يوماً كبيرة، كان هناك انحدار وتراجع في تصورات المواطنين عن هذه المؤسسة لفترة طويلة، مع انحسار الثقة بها بمعدل ثابت منذ عام 2013، وحينئذ كانت نسبة الثقة 31 بالمئة فقط. يُلاحظ أن نسبة من قالوا إنهم لا يثقون بالبرلمان بالمرة زادت 16 نقطة مئوية منذ 2018، ما يؤشر بوجود إحباط شامل تجاه هذه المؤسسة الأساسية للحكم الديمقراطي.

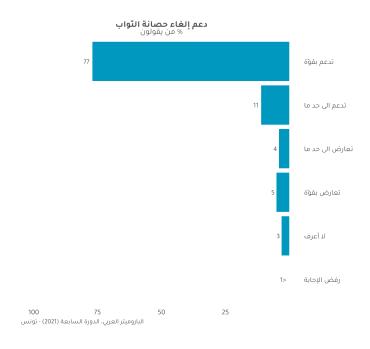


على النقيض من البرلمان، فإن الغالبية العظمى في تونس (83 بالمئة) قالت إنها تثق بالرئيس سعيد، بما في ذلك أكثر من النصف (55 بالمئة) قالوا إنهم يثقون به كثيراً. إلا أن الشباب (18 - 29 عاماً) أقل ثقة بدرجة ما. حيث قال 45 بالمئة فقط من النصف (55 بالمئة) قالوا إنهم يثقون بالرئيس بدرجة كبيرة، مقارنة بـ 59 بالمئة من الشريحة العمرية 30 عاماً فأكبر. مستوى الثقة أقل أيضاً في أوساط من حصلوا على الثهادة جامعية على الأقل (46 بالمئة) مقارنة بمن حصلوا على التعليم الثانوي أو أقل (58 بالمئة). لكن هذه النتائج توضح أن الغالبية العظمى في تونس تثق بالرئيس وتشير لأنه وبفارق كبير عن الأطراف الأخرى هو المسؤول المنتخب المُفضل لدى المواطنين في تونس.

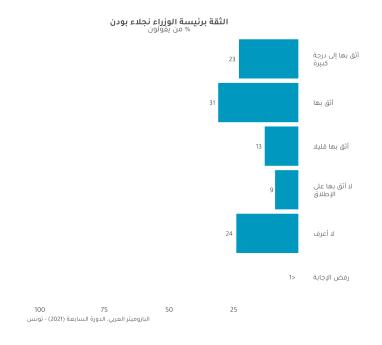


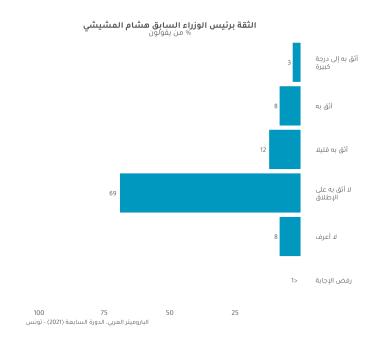
الثقة في الرئيس يبدو أن سببها بالأساس وإلى حد كبير التحركات التي اتخذها سعيد في 25 يوليو/تموز 2021. أدت عدم الثقة بالبرلمان إلى جعل قرار الرئيس سعيد بتعليق عمل هذه المؤسسة يحظى بشعبية هائلة، حيث رأى 76 بالمئة من التونسيين إنه قرار يستحق الدعم بقوة، وقال 14 بالمئة إنهم يدعمونه إلى حد ما. 7 بالمئة فقط يعارضون أو يعارضون بشدة هذا الإجراء. بالمئل فإن قرار تجريد النواب من الحصانة لاقى شعبية مماثلة، حيث يؤيده بقوة 77 بالمئة، ويؤيده إلى حد ما 11 بالمئة، و9 بالمئة فقط يعارضونه. ربما مثلت أحداث 25 يوليو/تموز انقلاباً دستورياً، لكن هذه الإجراءات مدعومة بقوة من الجمهور.





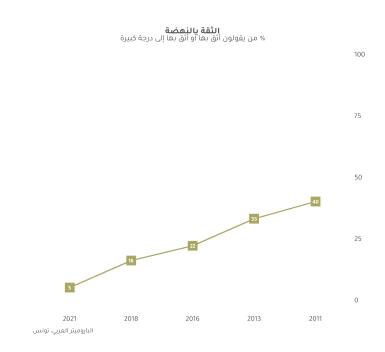
وهناك أدلة إضافية تشير لأن الثقة بالرئيس سعيد متصلة به شخصياً وليس بمن هم منسوبون إليه. قبل بداية الاستطلاع بقليل، عيّن الرئيس سعيد أول رئيسة وزراء في تونس، نجلاء بودين، التي سبق أن تولت منصب وزيرة التعليم. معدلات الثقة بها أقل بكثير من الرئيس سعيد، إذ قال 54 بالمئة فقط إنهم يثقون بها كثيراً (23 بالمئة) أو بدرجة متوسطة (31 بالمئة). لكن مع زيادة معرفة الناس برئيسة الوزراء، من الممكن أن يتغير هذا المستوى من الثقة، إذ أن ربع التونسيين لا يعرفونها بما يكفى لتقديم رأى عنها.



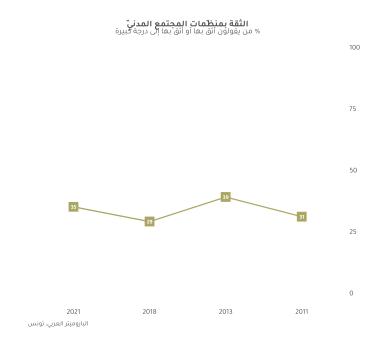


يؤكد الاستطلاع عدم شعبية الأطراف السياسية البديلة للرئيس سعيد. لدى السؤال عن الثقة في رئيس الوزراء السابق هشام مشيشي، الذي تم عزله في 25 يوليو/تموز 2021، قال 11 بالمئة فقط إنهم يثقون به. بالمقارنة، قال 69 بالمئة إنهم لا يثقون برئيس الوزراء السابق مشيشي بأي درجة.

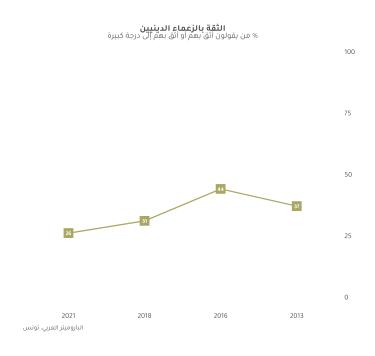
الثقة في النهضة تراجعت خمس نقاط مئوية، مع قول الغالبية العظمى في تونس (89 بالمئة) إنهم لا يثقون بالمرة في هذا الحزب. وفي 2011 بعد ثورة الياسمين مباشرة، قال 4 من كل 10 تونسيين إنهم يثقون في النهضة، لكن هذا المستوى تراجع مع كل دورة من دورات الباروميتر العربي، بما يشكل التراجع بنسبة 16 نقطة مئوية في 2018. يبدو أن الارتباط القوي بين النهضة والشلل الذي يعاني منه البرلمان، من بين عوامل أخرى مثل النزاع الداخلي في الحزب، قد أدى إلى تراجع مصداقية هذه الحركة على مدار السنوات العشر الماضية. لكن نظراً لتراجع الثقة في البرلمان، والنهضة والأطراف السياسية الأخرى مثل رئيس الوزراء السابق مشيشي، يبدو أن البدائل السياسية الموثوقة القائمة للرئيس سعيد في أعين المواطن التونسي قليلة، إن وُجدت.



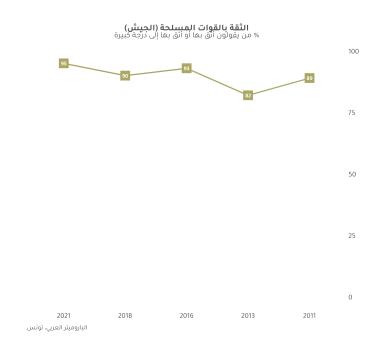
كذلك لا توجد ثقة كبيرة في المجتمع المدني في تونس. 35 بالمئة فقط قالوا إن لديهم قدر كبير للغاية أو كبير من الثقة في منظمات المجتمع المدني، وهي نفس المعدلات المشهودة في تونس على مدار السنوات العشر الماضية. رغم جهود الكثير من هذه المنظمات لتعميق الديمقراطية في تونس أو تعزيز حقوق الإنسان، يبدو أن التونسيين حذرون بدرجة ما من هذه المجموعات وتأثيرها على المجتمع.



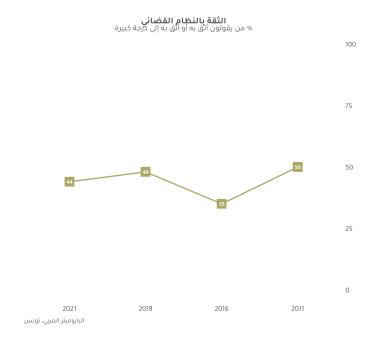
مستويات الثقة في القيادات الدينية أقل من المجتمع المدني، إذ تبلغ 26 بالمئة فقط. هذا المستوى يمثل تراجعاً كبيراً منذ عام 2016، حين عبّر 44 بالمئة من التونسيين عن الثقة في القيادات الدينية، وتراجع متوسط المستوى منذ 2018، حين بلغت النسبة 31 بالمئة.



القوات المسلحة - التي كانت تاريخياً بعيدة عن معترك السياسة لكن ساعدت في تنفيذ أوامر الرئيس سعيد بإغلاق البرلمان في 25 يوليو/تموز - هي المؤسسة الحكومية الكبرى الوحيدة التي تتمتع بمعدلات عالية من الثقة. إذ أن 95 بالمئة يقولون إنهم يثقون في القوات المسلحة، بما في ذلك 79 بالمئة قالوا إن ثقتهم كبيرة للغاية. هذا المستوى أعلى نسبياً مقارنة بالاستطلاعات التي أجراها الباروميتر العربي على مدار العقد الماضي، لكن خلال جميع السنوات منذ 2011، أعرب 82 بالمئة على الأقل عن ثقتهم في الجيش، ما يجعله المؤسسة الأكثر تمتعاً بالثقة في تونس على مدار السنوات العشر المنقضية.

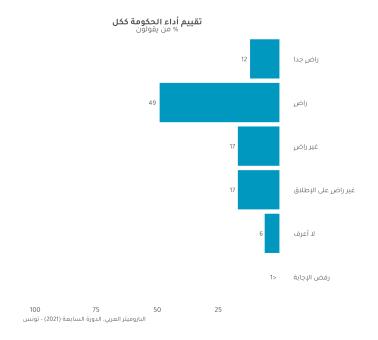


الثقة في القضاء تبقى متوسطة المستوى. النصف تقريباً - 44 بالمئة - قالوا إنهم يثقون بالنظام القضائي بدرجة كبيرة أو متوسطة، وهو ما يمثل تراجع بسيط (4- نقاط مئوية) منذ عام 2018.

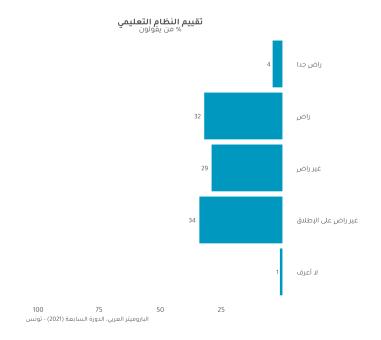


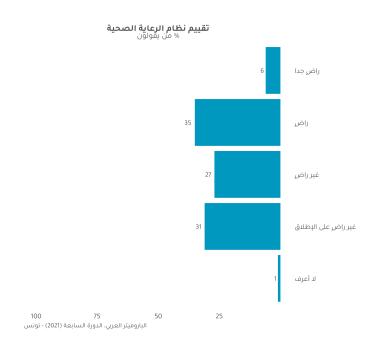
# أداء الحكومة

تُعد الآراء في أداء الحكومة إيجابية بشكل عام, حيث قال 61 بالمئة إنهم راضون (49 بالمئة) أو راضون تماماً (12 بالمئة) عن أداء الحكومة. على أن الأصغر سناً هم الأقل ميولاً للرضا عن الأداء الحكومي. 54 بالمئة فقط من الشريحة العمرية على أن الأصغر سناً هم الأداء الحكومي، مقارنة بـ 63 بالمئة من الأكبر سناً. بالمقارنة بعام 2018، فإن 19 بالمئة فقط من المواطنين كانوا راضون أكثر من كونهم غير راضين عن الأداء الحكومي. مثل المؤشرات الأخرى، يبدو أن هذه الزيادة ترجع إلى الآراء الأكثر إيجابية تجاه الحكومة بشكل عام في أعقاب أحداث 25 يوليو/تموز 2021.



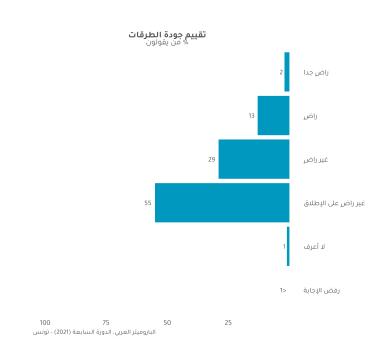
وبالنسبة إلى مجموعة من القياسات والمؤشرات المحددة الأخرى، فإن الآراء في الأداء الحكومي أقل بقدر كبير. 36 بالمئة فقط أعربوا عن الرضا عن النظام التعليمي، وإن كان هذا الرأي يتباين كثيراً بحسب مستوى تعليم الشخص. من بين من حصلوا على تعليم جامعي على الأقل، فإن 22 بالمئة فقط راضون عن النظام التعليمي مقارنة بـ 39 بالمئة ممن حصلوا على الشهادة الثانوية أو قسط أقل من التعليم. لعل هذا أمراً مدهشاً نظراً للتحديات التي فرضتها جائحة كوفيد على المدارس، إذ تحسنت الآراء حول التعليم في حقيقة الأمر بدرجة طفيفة، مقارنة بعام 2018، عندما كانت نسبة الراضين عن النظام التعليمي 29 بالمئة فقط.

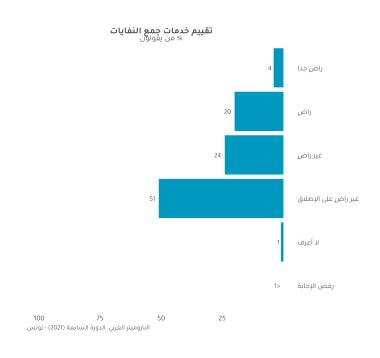




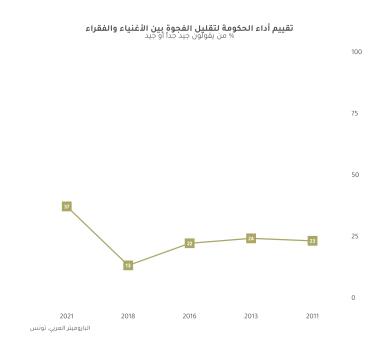
في الوقت نفسه، قدّر 41 بالمئة رضاهم عن الرعاية الصحية، وهي النسبة التي لم تتغير تغيراً يُذكر منذ 2018 أو 2016 عندما كانت النسبة 39 بالمئة (في هذا العام وذاك). ورغم تحديات كوفيد، يبدو أن آراء التونسيين تجاه نظام الرعاية الصحية لم تتغير. لكن مثل تصنيفات النظام التعليمي، فإن الحاصلين على تعليم جامعي على الأقل أكثر انتقاداً للنظام الصحي، حيث أن 72 بالمئة فقط لديهم آراء إيجابية مقارنة بـ 45 من الحاصلين على تعليم ثانوي أو أقل. قد يكون هذا التباين نتيجة لاختلاف التوقعات، مع وجود معايير أعلى لتقدير الجودة لدى الحاصلين على مستويات تعليمية أفضل، فيما يخص التعليم والصحة.

وبرغم أن تصنيفات المواطنين لنظامي التعليم والصحة متوسطة، فإن الرضا عن البنية التحتية والخدمات الأساسية الحكومية أقل بكثير. 15 بالمئة فقط قالوا إنهم راضون عن جودة الشوارع والطرق في تونس، مقارنة بـ 55 بالمئة قالوا إنهم غير راضين بالمرة. وكانت نتائج رأي المواطنين في خدمات جمع القمامة متدنية أيضاً، إذ قال 24 بالمئة فقط إنهم راضون أو راضون تماماً عن هذه الخدمات بينما قال النصف (51 بالمئة) إنهم غير راضين بالمرة.

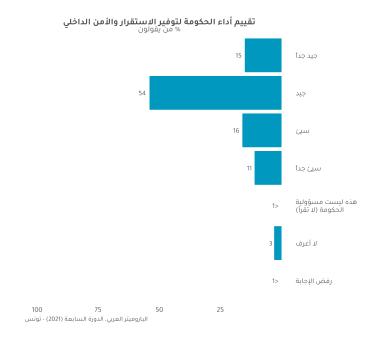


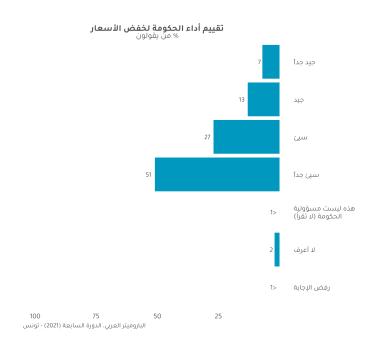


كذلك كانت تصنيفات المواطنين للأداء الحكومي فيما يخص قضايا هامة أخرى متدنية نسبياً. لدى سؤالهم عن مستوى أداء الحكومة في تقليل اللامساواة، قالت أقلية من المواطنين (37 بالمئة) إن الأداء الحكومي في هذا الملف جيد أو جيد جداً. لكن هذا المستوى أكبر بكثير مقارنة بعام 2018، عندما كانت نسبة معتنقي هذا الرأي 13 بالمئة فحسب. في الواقع، هذا التصنيف أكبر من أي تصنيف آخر مماثل شهدته استطلاعات الباروميتر العربي في تونس، حين كانت نسبة الربع على الأكثر هي التي ترى أداء الحكومة بملف اللامساواة بشكل إيجابي. نظراً للقلق العميق إزاء هذه القضية في تونس، يبدو أن الكثير من المواطنين يأملون في أن تتمكن الحكومة الجديدة من التصدي لهذه المشكلة.



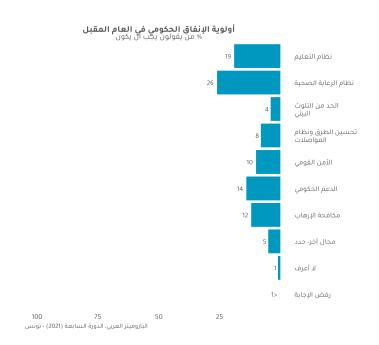
لدى المواطنين تصنيفاً أعلى نسبياً لمستوى توفير الحكومة للأمن والنظام. إذ رأى 7 من كل 10 أفراد (69 بالمئة) إن الأداء الحكومي في ملف الأمن والنظام جيد أو جيد جداً، وهي النسبة التي زادت 14 بالمئة منذ عام 2018.





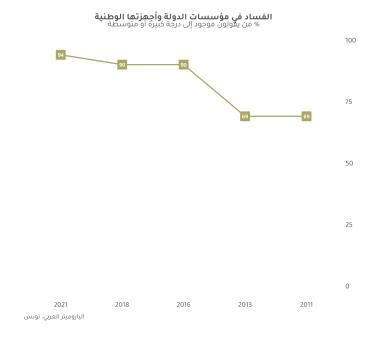
قال 1 من كل 5 تونسيين فقط إن الحكومة تقوم بأداء جيد أو جيد جداً في الحفاظ على الأسعار، في حين قال النصف إن الأداء الحكومي سيئ جداً في هذا الملف. رغم تدني التقديرات هنا، فهذا المستوى أعلى بواقع 10 نقاط مئوية مقارنة بعام 2018 وقد بلغ نفس المستوى المشهود في 2016 (21 بالمئة).

ومن حيث أولويات إنفاق الحكومة، يفضل التونسيون استثمار الحكومة في الرعاية الصحية (26 بالمئة) والتعليم (19 بالمئة) ثم زيادة الدعم (14 بالمئة) ومكافحة الإرهاب (12 بالمئة) والتركيز على الأمن القومي (10 بالمئة). رغم التصنيفات المتواضعة لدى المواطنين بالنسبة للأداء الحكومي في صيانة الطرق والاهتمام بالبيئة. فإن 8 بالمئة فقط يفضلون التركيز على الاستثمار في الطرق والنقل والمواصلات، في حين يرغب 4 بالمئة في أن تتصدى الحكومة لمشكلة تلوث البيئة.

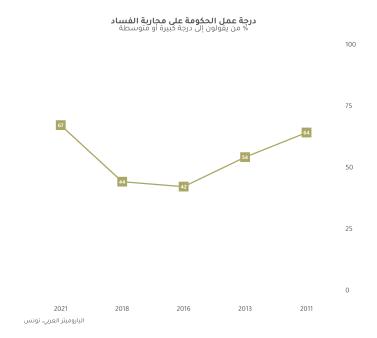


#### الفساد

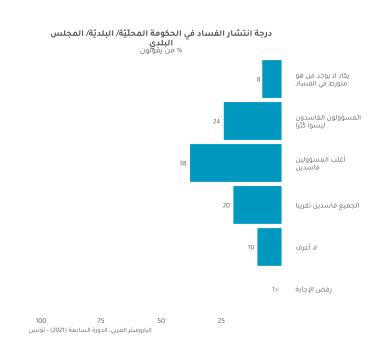
لا يزال التونسيون قلقون للغاية من مستوى الفساد الذي يتصورون وجوده في مؤسسات الدولة بدرجة كبيرة أو متوسطة. وقد بلغت تصورات المواطنين بانتشار الفساد أعلى مستوياتها على مدار العقد المنقضي.



لكن التونسيون مقبلون أكثر على القول بأن الحكومة تعمل على مكافحة الفساد مقارنة بالسنوات الأخيرة. الثلثان قالوا إن الحكومة تفعل هذا بدرجة كبيرة (36 بالمئة) أو متوسطة (31 بالمئة). هذا المستوى مماثل لنفس النسب في استطلاع 2011 بعد ثورة الياسمين بقليل، لكنه أعلى بكثير مقارنة بأي وقت منذ 2013، عندما اعتنق هذا الرأي أقل من نصف المواطنين. لكن الشباب أقل إقبالاً إلى حد ما على القول بأن الحكومة تكافح الفساد، حيث يؤيد هذا الرأي 22 بالمئة فقط من الشريحة العمرية 18-29 عاماً (تكافح الفساد بدرجة كبيرة) مقارنة بـ 42 بالمئة ممن هم في سن 30 عاماً فأكبر. كما أن من حصلوا على تعليم جامعي أقل إقبالاً على القول بأن الحكومة تكافح الفساد بدرجة كبيرة، بفارق 11 نقطة مئوية عن الحاصلين على التعليم الثانوي أو أقل.

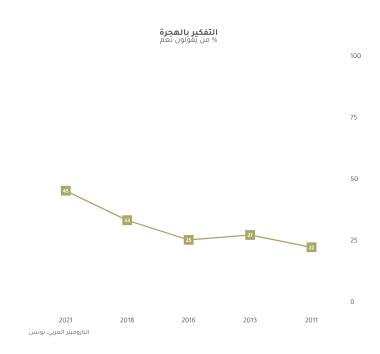


القلق إزاء الفساد على المستوى الجهوي أقل، لكن الأغلبية (58 بالمئة) من التونسيين قالت إن جميع أو أغلب المسؤولين الحكوميين فاسدين.

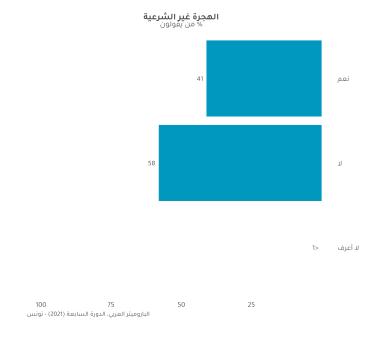


#### الهجرة

نظراً لضخامة المشاكل التي تواجه تونس، لم يكن من المدهش ربما أن النصف تقريباً (45 بالمئة) من المواطنين يرغبون في مغادرة تونس. هذا المستوى بلغ الضعف مقارنة بعام 2011 (22 بالمئة في ذلك الحين) وهو أعلى بواقع 12 نقطة مئوية مقارنة بعام 2018 (33 بالمئة). وكما تبين في السنوات الماضية، فالشباب من شريحة 18-29 عاماً هم الأكثر رغبة وحرصاً على الهجرة، حيث قال 65 بالمئة إنهم يفكرون في مغادرة تونس. الرجال (52 بالمئة) ومن حصلوا على تعليم جامعي (56 بالمئة) هم الأكثر رغبة في الهجرة تشير إلى تحديات مرتبطة بنزيف العقول من تونس.

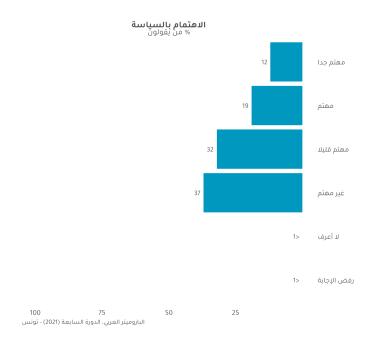


ومن بين الراغبين في الهجرة. هناك أشخاص كثيرون مستعدون للهجرة حتى مع عدم توفر الأوراق الرسمية اللازمة لذلك. من بين هذه المجموعة قال 41 بالمئة إنهم مستعدون لهذا. ومن بين الراغبين في الهجرة، فإن الرجال هم الأكثر إقبالاً على هذه الفكرة مقارنة بالنساء (53 بالمئة مقابل 26 بالمئة) في حين أن الحاصلين على تعليم ثانوي أو أقل يقبلون على هذه الفكرة أيضاً أكثر من الحاصلين على تعليم جامعي (47 بالمئة مقابل 25 بالمئة). في المجمل، فإن نسب الراغبين في الهجرة حتى مع عدم توفر أوراق رسمية، لم تتغير منذ عام 2018.

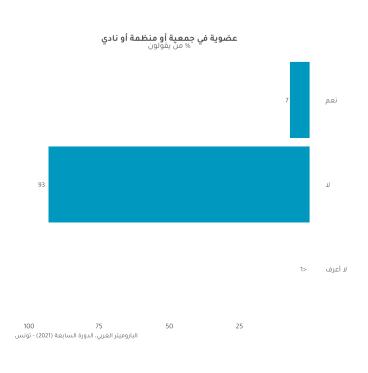


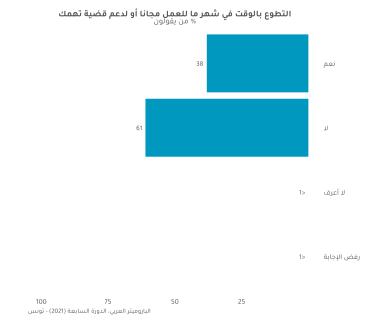
# المشاركة السياسية

لا تزال معدلات الاهتمام بالسياسة منخفضة نسبياً، إذ قال 12 بالمئة فقط من التونسيين إنهم مهتمون بالسياسة للغاية، وقال 19 بالمئة آخرين إنهم مهتمون. لكن الكثيرين (37 بالمئة) قالوا إنهم غير مهتمين بالسياسة. الشباب بصورة خاصة لا يبالي بالسياسة. قال 20 بالمئة فقط من الشباب في سن 18 إلى 29 عاماً إنهم مهتمون أو مهتمون للغاية، في مقابل 35 بالمئة من الشريحة العمرية 30 عاماً فأكبر. رغم تدني مستويات المشاركة نسبياً، فإن نسبة من قالوا إنهم مهتمون بالسياسة هي في واقع الأمر أكبر من مثيلتها في عام 2018، حين قال المثل ربع التونسيين فقط (24 بالمئة).



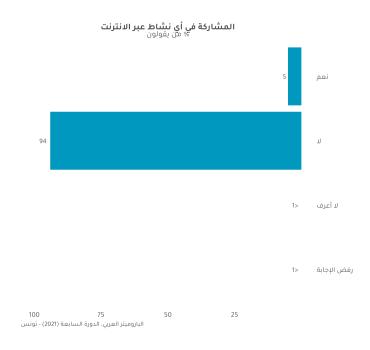
العضوية في المنظمات المدنية متدنية المستوى للغاية. لا تزيد عن 7 بالمئة من المواطنين. لكن مشاركة الشباب أعلى في هذا الصدد. من بين من تبلغ أعمارهم 18 إلى 29 عاماً، قال 14 بالمئة إنهم أعضاء في منظمة مدنية، مقارنة بـ 4 بالمئة في هذا الصدد. من بين من تبلغ أعمارهم 18 إلى 29 عاماً، قال 14 بالمئة الشباب، يبدو أن الفرصة الديمغرافية القائمة في الشريحة العمرية 30 عاماً فأكبر. على الرغم من تدني مستويات مشاركة الشباب، يبدو أن الفرصة الديمغرافية القائمة - الفترة التي تبلغ فيها هذه الشريحة سن البالغين - تتواكب مع قدر من المشاركة في المنظمات المدنية.

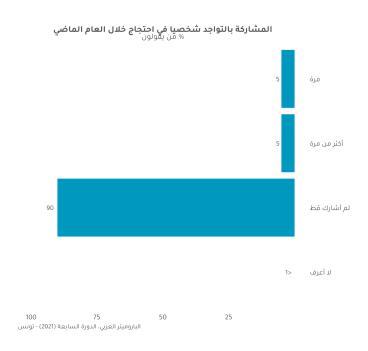




رغم تدني مستوى العضوية الرسمية في المنظمات المدنية نسبياً، فإن هناك نسبة أكبر من المواطنين قالوا إنهم متطوعون في العمل على قضية ما: 4 من كل 10 أشخاص تقريباً (38 بالمئة) قالوا إنهم يتبرعون بوقتهم للمساعدة في قضايا معينة يهتمون بها. رغم أنه لا توجد اختلافات بناء على السن في هذا الصدد، فإن من حصلوا على تعليم جامعي على الأقل هم الأكثر إقبالاً على التطوع مقارنة بمن حصلوا التعليم الثانوي أو أقل (47 بالمئة مقابل 36 بالمئة). في الوقت نفسه، يقول 6 من كل 10 تونسيين إنهم تبرعوا لجمعية خيرية أو دعماً لقضية، ما يُظهر مشاركة أكبر بهذه الصيغة.

والنشاط عبر الإنترنت زاد في السنوات الأخيرة، لكن قلة من التونسيين قالوا إنهم شاركوا في أو حضروا نشاط عبر الإنترنت هدفه حل مشكلة. قال 5 بالمئة فقط إنهم فعلوا هذا. من غير المدهش أن الشباب في سن 18 إلى 29 عاماً أكثر إقبالاً إلى حد ما على هذا مقارنة بمن هم في سن 30 عاماً فأكبر (8 بالمئة مقابل 4 بالمئة) في حين أن من حصلوا على تعليم جامعي يقبلون على هذا أكثر من الحاصلين على تعليم ثانوي فأقل.



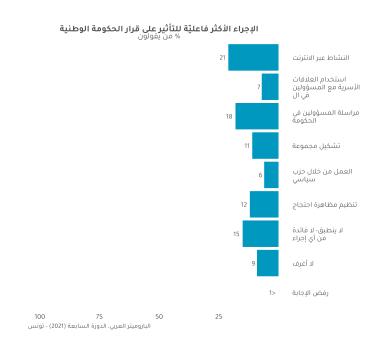


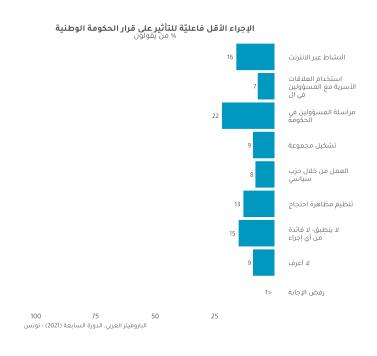
في الوقت نفسه، فإن 1 من كل 10 تونسيين شاركوا في مظاهرة أو مسيرة على مدار العام الماضي. القيود المفروضة بسبب كوفيد والمخاوف من التجمعات جعلت المخاطر الصحية المحتملة عاملاً ساهم في هذه النسبة المتدنية نسبياً.

ورغم عشر سنوات من العيش في ظل نظام ديمقراطي، لا يزال يغيب الإجماع في تونس حول الطريقة الأكثر فعالية للتأثير على القرار الحكومي. قال 1 من كل 5 أشخاص (21 بالمئة) إن النشاط عبر الإنترنت هو السبيل، في حين قال 18 بالمئة إنها الكتابة للمسؤولين الحكوميين، و12 بالمئة أيدوا تنظيم المظاهرات للضغط، و11 بالمئة قالوا إنها تشكيل جماعات ضغط،

34

وقال 7 بالمئة إن الطريق هو الصلات العائلية، وقال 6 بالمئة فقط إن الوسيلة الأمثل هي الأحزاب السياسية. في الوقت نفسه، قال 15 بالمئة إنه لا توجد وسيلة فعالة للتأثير على الحكومة.



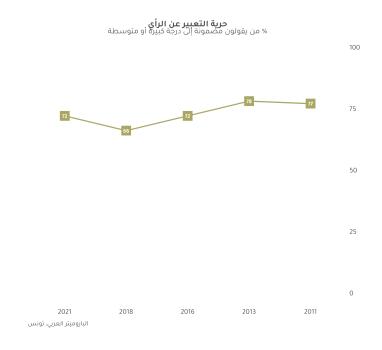


في نفس الوقت، مع السؤال عن الوسيلة الأقل فعالية للتأثير على القرار الحكومي، ظهر تأييد عوامل موازية بشكل كبير. إجمالاً، قال 22 بالمئة إن أقل وسيلة فعالية للتأثير على الحكومة هي الكتابة للمسؤولين الحكوميين، ثم 16 بالمئة قالوا إنها النشاط عبر الإنترنت، و13 بالمئة قالوا إن أقل الوسائل فعالية هي تنظيم مظاهرة، وذهب 9 بالمئة إلى أنها تشكيل جماعة ضغط، و8 بالمئة ذكروا العمل من خلال حزب سياسي، و7 بالمئة ذكروا التركيز على الصلات العائلية.

تُظهر هذه النتائج أن التجربة الديمقراطية التونسية لم توضح للمواطنين يوماً كيف يمكن أن يشعروا بمشاركتهم في العملية السياسية بشكل حقيقي. تنوع الردود فيما يخص أنجح وأفشل السبل للتأثير على الحكومة وتقاطع الإجابات بين هذا وذاك يُظهر عدم الوضوح لدى المواطنين إزاء السبل الأكثر فعالية للتواصل مع المسؤولين. حقيقة أن قلة هي التي تعتبر التواصل مع المسؤولين أو العمل من خلال حزب سياسي أمراً فعالاً، اقتراناً بقول الكثيرين إن هذه هي أقل السبل فعالية، هو أمر يساعد في توضيح الانقطاع الكبير بين التونسيين وحكومتهم على مدار السنوات العشر الماضية.

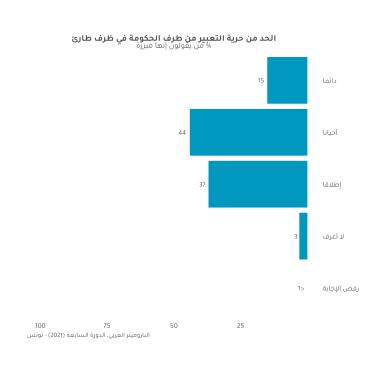
#### الحقوق المدنية

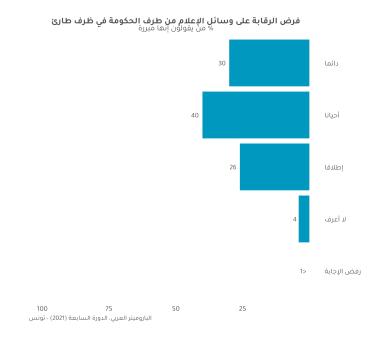
على الرغم من التضييقات على الحريات المدنية التي فرضها الرئيس سعيد في 26 يوليو/تموز 2021، لا يشعر المواطن العادي بخسائر كبيرة فيما يخص حقوقه الأساسية. هناك أغلبية واضحة من التونسيين (72 بالمئة) قالوا إن حرية الرأي مضمونة بدرجة كبيرة أو متوسطة، ما يعني زيادة طفيفة (5 نقاط مئوية) مقارنة بعام 2018 في هذا التصور. هناك عدد أقل إلى حد ما ذكروا أنهم يتمتعون بالحق في المشاركة في مظاهرات سلمية، حيث يعتنق هذا الرأي 61 بالمئة. وإن كانت هذه النسبة أكبر بكثير مقارنة بعام 2018 (13 نقطة مئوية). الحاصلون على شهادة جامعية أو مستوى تعليمي أعلى يقبلون أكثر بكثير على القول بأن هذا الحق مضمون، مقارنة بالحاصلين على التعليم الثانوي أو أقل (فارق 17 نقطة مئوية). أكد الثلثان (67 بالمئة) أيضاً أن حرية الصحافة مضمونة لدرجة كبيرة أو متوسطة، حيث الحاصلين على تعليم جامعي فأعلى مقبلون على هذا الرأي بفارق 11 نقطة مئوية أكثر من الحاصلين على مستويات تعليمية أقل. يقول مواطنون بنسب مماثلة أن حرية المعتقد الديني مضمونة، إذ يؤكد 68 بالمئة على أنها مضمونة بدرجة كبيرة أو متوسطة.





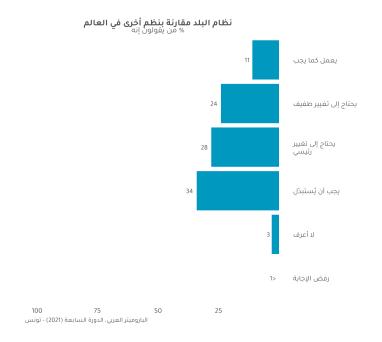
في حين تعتقد غالبية التونسيين بأن حقوقهم مضمونة، فإن نسبة أقل ترى أنه من المبرر دائماً للحكومة أن تفرض قيوداً على هذه الحريات في حالات الطوارئ. 15 بالمئة فقط يعتقدون بهذا فيما يخص تقييد حرية الرأي أثناء الأزمات، وقال 44 بالمئة إن هذا مبرر أحياناً، وقال 37 بالمئة إنه لا يمكن تبريره إطلاقاً. إلا أن هناك تقبل أكبر للسماح بالحكومة بالرقابة على الإعلام أثناء الأزمات، إذ يرى 30 بالمئة أن هذا مبرر دائماً، و40 بالمئة يعتبرونه مبرر أحياناً، والربع فقط (26 بالمئة) يقولون إنه غير مبرر على الإطلاق.

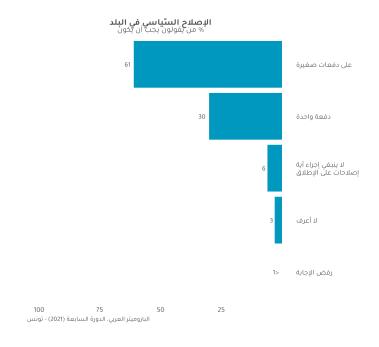




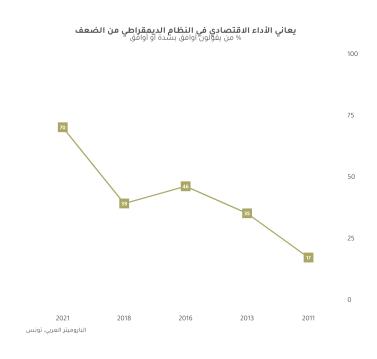
## الديمقراطية

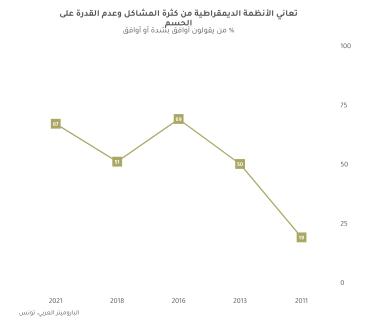
التونسيون محبطون بشكل كبير من النظام السياسي الحاكم في تونس على مدار العقد المنقضي. لعل من غير المدهش أن المواطنين واضحون في مطالبتهم بتغييرات كبيرة. لدى السؤال عن درجة الإصلاح اللازم للنظام السياسي الداخلي مقارنة بالنظم السياسية الأخرى حول العالم، قال عدد كبير (34 بالمئة) إنه يجب استبدال النظام بالكامل، ثم 28 بالمئة قالوا إنه يحتاج إلى إصلاحات كبيرة. وقال الربع تقريباً (24 بالمئة) إن النظام يحتاج لتغييرات محدودة، في حين قال 11 بالمئة إن النظام لا بأس به كما هو. الشباب (18-29 عاماً) يفضلون بصورة خاصة استبدال النظام بالكامل، حيث يؤمن بهذا الرأي منهم 41 بالمئة، مقارنة بـ 31 بالمئة في صفوف البالغين من العمر 30 عاماً فأكبر.





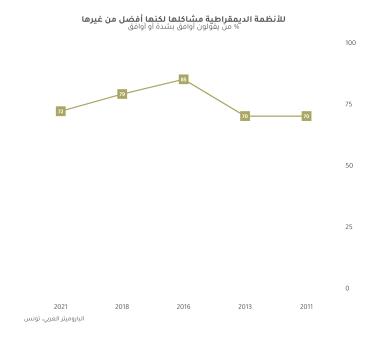
وعلى الرغم من إحباط التونسيين من النظام السياسي، فهم لا يميلون لفكرة التغييرات الراديكالية في النظام السياسي. الأغلبية (61 بالمئة) تقول إن الإصلاحات السياسية يجب أن تتم تدريجياً، وإن كان نحو الثلث (30 بالمئة) يقولون إنها يجب أن تحدث دفعة واحدة. ربما من غير المدهش أن الشباب (18 - 29 عاماً) هم الأكثر تفضيلاً للإصلاحات الراديكالية، حيث يؤمن بهذا الرأي 36 بالمئة منهم مقابل 29 بالمئة في صفوف الشريحة العمرية 30 عاماً فأكبر. كما يعي التونسيون بقوة الحدود المحتملة للديمقراطية. يؤيد 7 من كل 10 أشخاص أو يؤيدون بقوة فكرة أن الأداء الاقتصادي في النظام الديمقراطي ضعيف، مما يرجح أنه يعكس الظروف الاقتصادية المتدهورة في تونس على مدار العقد المنقضي. يُلاحظ أن هذا المستوى يمثل زيادة كبيرة في القلق حول الأداء الاقتصادي في النظام الديمقراطي، مقارنة بعام بمستواه في 2018، حين اعتنق هذا الرأي 39 بالمئة فقط (31+ نقطة مئوية) وهو أعلى بواقع 43 نقطة مئوية مقارنة بعام بعد ثورة الياسمين بقليل. القلق إزاء هذه المشكلة المحتملة للديمقراطية منتشر في مختلف الفئات السكانية، رغم أن الشباب في سن 18 إلى 29 عاماً هو الأكثر إقبالاً بقليل على اعتناق هذا الرأي مقارنة بالأكبر سناً (6+ نقاط مئوية).

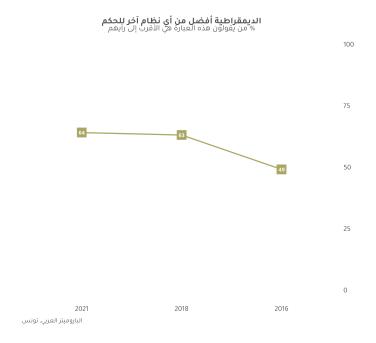




تبدو النتائج مشابهة فيما يخص المشاكل المحتملة الأخرى المرتبطة أحياناً بالديمقراطية. يوافق الثلثان على أن الديمقراطية غير حاسمة ومليئة بالمشكلات، ما يمثل زيادة بواقع 16 نقطة مئوية منذ 2018. في الوقت نفسه، قال 66 بالمئة إن النظم الديمقراطية غير فعالة في الحفاظ على النظام والاستقرار، وهو الرأي الذي شهد تأييده زيادة بواقع 24 نقطة مئوية منذ 2018 وود نقطة مئوية مقارنة بعام 2011. في المجمل، فإن التحديات التي تواجه تونس منذ انطلاق الثورة - لا سيما على مدار السنوات القليلة الأخيرة - يبدو أنها جعلت الكثيرين يشككون في مدى قدرة الديمقراطية على حل الكثير من المشاكل والتحديات الأساسية التي تواجه تونس.

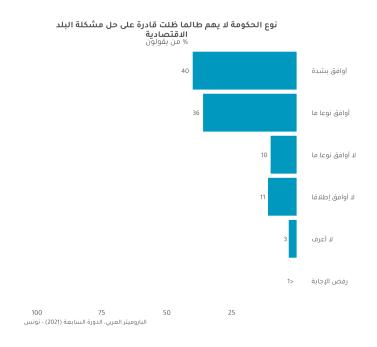
لكن على الرغم من هذه التحفظات إزاء قدرة الديمقراطية على حل المشاكل، لم يتخل التونسيون عنها. 72 بالمئة أكدوا أنه رغم هذه المشاكل، تبقى الديمقراطية أفضل نظام للحكم. رغم أن هذه النسبة تراجعت سبع نقاط منذ 2018. فإنها على نفس مستوى 2011، عندما كان 7 من كل 10 أشخاص يؤمنون بهذا الرأي. إضافة إلى هذا، فإن المواطنين من مختلف الفئات السكانية يعتنقون هذا الرأى، ما يعني أن التونسيين ما زالوا لم يتخلوا عن نظام الحكم الديمقراطي.

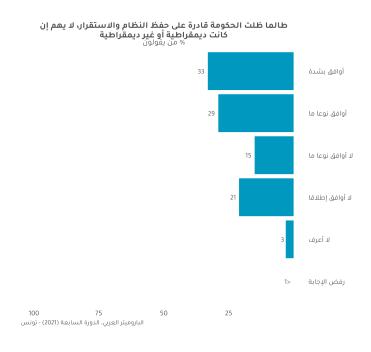




حتى مع وضع خيار الديمقراطية محل اختبار أصعب، فإن أغلب الناس مستمرون في تفضيل النظام الديمقراطي. الثلثان (64 بالمئة) قالوا إن الديمقراطية أفضل دائماً من أي نظام حكم آخر. بالمقارنة، فإن 1 من كل 5 أشخاص فقط قال إن أحياناً ما تكون الحكومة غير الديمقراطية أفضل، في حين قال 9 بالمئة فقط إن نوع الحكومة لا يهمه. يُلاحظ أنه لا توجد اختلافات ديمغرافية ملحوظة فيما يخص هذا السؤال، حيث يُرجح أن يقول التونسيون من مختلف الخلفيات إن الديمقراطية أفضل دائماً.

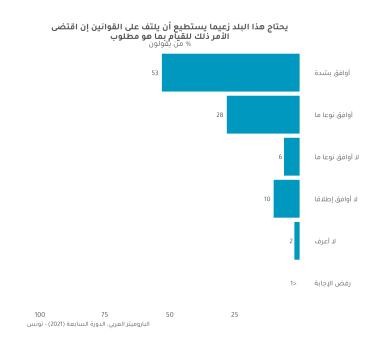
لكن رغم النزوع نحو تفضيل الديمقراطية، أوضح التونسيون أنهم ينظرون للنتائج أكثر مما يفكرون في نظام الحكم. لدى طرح السؤال بعبارة "طالما الحكومة قادرة على حل مشكلة بلدنا الاقتصادية، لا يهم نوع الحكومة"، أيدها بقوة أو إلى حد ما 77 بالمئة. يُلاحظ أن الشباب (18 - 29 عاماً) هم الأقل إقبالاً بكثير على تأييد هذه العبارة، بواقع 18 نقطة مئوية أقل مقارنة بالأكبر سناً، ما يعني أنه رغم الاضطرابات التي شهدها العقد الماضي، فالشباب هم الأكثر التزاماً بالحكم الديمقراطي وأقل قبولاً للتخلي عنه.





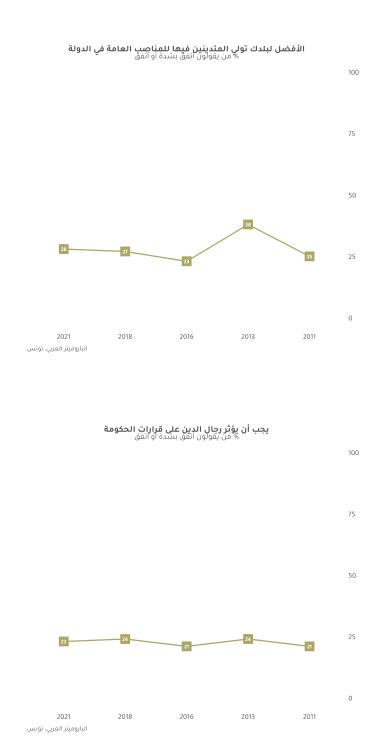
في الوقت نفسه، فالتونسيون أقل استعداداً لقبول الابتعاد عن الديمقراطية لصالح الاستقرار. إجمالاً، قال 61 بالمئة إنه طالما الحكومة قادرة على ضمان الاستقرار، فلا يهم إن كانت الدولة ديمقراطية أم لا. وكما هو الوضع بالنسبة للاقتصاد، فالشباب (18-29) أقل بكثير قبولاً لهذه العبارة، مقارنة بالبالغين من العمر 30 عاماً فأكبر (16- نقطة مئوية).

في نهاية المطاف، يبحث التونسيون عن قيادة قوية بعد فترة من الحكومات الضعيفة نسبياً على مدار السنوات العشر الماضية. لدى سؤالهم إن كانت الدولة بحاجة لقائد يمكنه الالتفاف على القواعد والقوانين إذا استدعى الأمر ليحقق إنجازات، أعرب 4 من كل 5 أشخاص (81 بالمئة) عن تأييد قوي أو متوسط لهذا الرأي. بهذا القياس، فإن الشباب أقل إقبالاً على الموافقة بقوة على هذا الرأي بواقع 5 نقاط مئوية، ما يعني أنهم ربما يبحثون بالأساس عن قائد يمكنه العثور على حلول للتحديات الأساسية التي تواجههم.

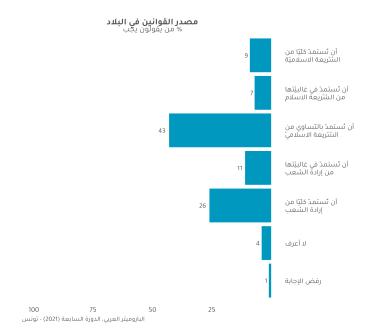


## الإسلام السياسي

نسبة دعم إعطاء دور للدين في السياسة محدودة في تونس. 28 بالمئة فقط يؤمنون بأن الوضع في بلدهم سيتحسن إذا تولى أشخاص ملتزمون دينياً مناصب حكومية، وهذه النسبة لم تتغير منذ 2018. في الوقت نفسه، يرى 23 بالمئة فقط أن القادة من رجال الدين يجب أن يكون لهم تأثير على القرارات الحكومية، وهذه النسبة كذلك لم تتغير على مدار العقد المنقضي. كما أن الغالبية العظمى من المواطنين (72 بالمئة) ترى أن الممارسات الدينية شأن خاص يجب أن يبقى منفصلاً عن الحياة الاجتماعية والعامة، وهذه النسبة شهدت زيادة بمقدار 5 نقاط مئوية منذ 2018.

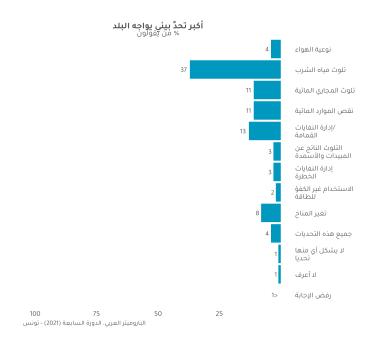


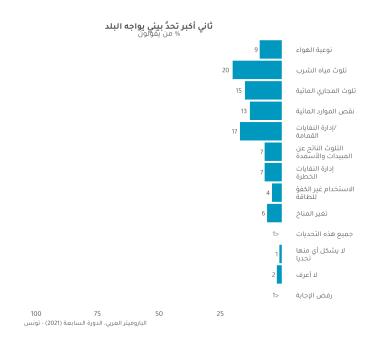
كما أن التونسيين أقل إقبالاً من مواطني الدول الأخرى المشمولة بالاستطلاع على القول بضرورة أن تكون قوانين بلدهم مستندة إلى الشريعة الإسلامية. 9 بالمئة فقط قالوا إنها يجب أن تستند بالكامل إلى الشريعة، بينما قال 7 بالمئة إنها يجب أن تستند في الأغلب على الشريعة. وقال عدد كبير (43 بالمئة) إن القوانين يجب أن تكون مستندة إلى الشريعة بنفس قدر اعتمادها على إرادة الناس، في حين قالت نسبة مماثلة إنها يجب أن تكون مستندة بقدر كبير (11 بالمئة) أو بالكامل (26 بالمئة) على إرادة الناس.



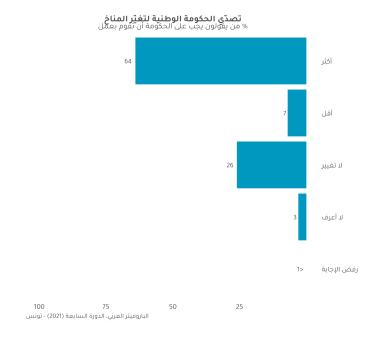
## البيئة

الوعي بالتغير المناخي والقلق حول البيئة المحلية زاد في شمال أفريقيا على مدار السنوات الماضية. لدى سؤال المواطنين عن القضية البيئية الأكثر إلحاحاً وخطورة في تونس، تبين أن المواطنين أكثر قلقاً على القضايا البيئية المحلية مقارنة بالعالمية، مع التركيز بصورة خاصة على مشاكل المياه (59 بالمئة). تلوث مياه الشرب هو مثار القلق البيئي الأول - بفارق كبير عن القضايا الأخرى - لدى التونسيين (37 بالمئة). القضايا مثار القلق الأخرى تشمل إدارة النفايات (13 بالمئة) وعدم توفر الموارد المائية وتلوث الأنهار والبحيرات والبحار (11 بالمئة لكل من هذه القضايا). بالمقارنة، يرى 8 بالمئة فقط أن التغير المناخى هو المشكلة الأكبر، وركز 4 بالمئة على تلوث الهواء.



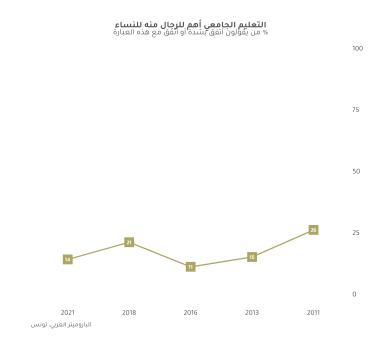


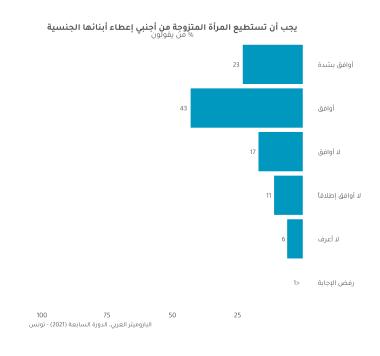
رغم التركيز بقوة على القضايا المحلية، فالمواطنون يريدون أن تبذل حكومتهم الوطنية المزيد من الجهود للتصدي للتغير المناخي. يرغب نحو الثلثين (64 بالمئة) في أن تتصدى الحكومة لهذه المشكلة، مقارنة بالربع (26) الذين يرون أن على الحكومة ألا تغير أولوياتها في هذا الصدد، ويرى 7 بالمئة إنها يجب أن تبذل جهوداً أقل. لا يوجد اختلاف يُذكر بحسب الفئة العمرية، إذ يتشابه الشباب والأكبر سناً في نسب تفضيلهم لبذل الحكومة لمزيد من الجهود إزاء التغير المناخي.



## الجندر

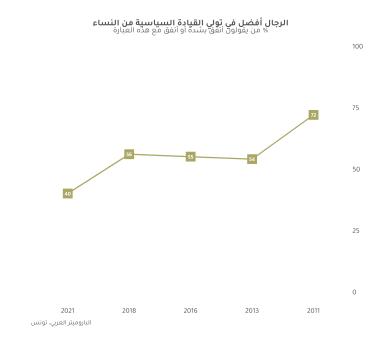
لطالما أيد التونسيون فكرة أن تكون للنساء حقوقاً مساوية لحقوق الرجال، لكن على مدار السنوات الأخيرة. زاد انتشار التصور بأن تلعب النساء دوراً مساوياً لدور الرجال في الحياة العامة والخاصة معاً. 14 بالمئة فقط من التونسيين يرون أن الشهادة الجامعية أهم للرجال مقارنة بالنساء، وهو ما يمثل تراجع في هذا الرأي بواقع 7 نقاط مئوية منذ عام 2018.

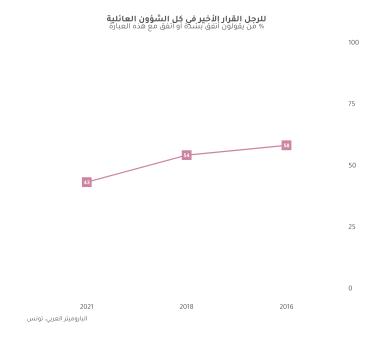




هناك أيضاً تأييد قوي لعدم ربط حصول الطفل على الجنسية بجنسية الأب التونسية. قال ثلثا التونسيين (66 بالمئة) إن النساء يجب أن يتمكنّ من منح الجنسية للأطفال. النساء أكثر إقبالاً على هذا الرأي بواقع 10 نقاط مئوية أكثر من الرجال، في حين أن الحاصلين والحاصلات على شهادة جامعية يقبلون على هذا الرأي أكثر بواقع 12 نقطة مئوية، مقارنة بالحاصلين والحاصلات على التعليم الثانوي أو أقل. لكن هذا القياس بدوره شهد أغلبية كبيرة من المواطنين يؤيدون المساواة في الحقوق للمرأة. ومن حيث الأدوار في المجال العام, رداً على سؤال إن كان الرجال أفضل أداءً في المناصب القيادية السياسية مقارنة بالنساء، أيد هذه المقولة 40 بالمئة أو أيدوها بقوة. يُلاحظ أن هذا يعني التراجع 16 درجة مئوية مقارنة بعام 2018 و32 نقطة بالمقارنة ىعام 2011.

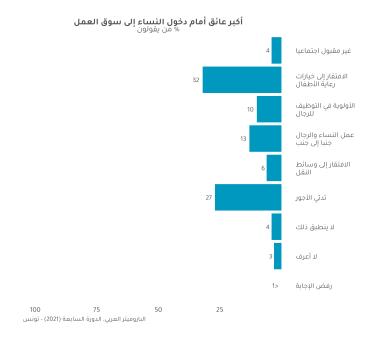
لم يكن من المدهش أن الرجال هم الأكثر إقبالاً بكثير على اعتناق هذا الرأي مقارنة بالنساء (50 بالمئة مقابل 31 بالمئة) في حين أن الحاصلين على التعليم الثانوي أو أقل يقبلون على هذا الرأي بواقع 12 نقطة مئوية أكثر مقارنة بأصحاب التعليم الجامعي فما أعلى.





وفي المجال الخاص، قال 43 بالمئة من التونسيين إن الرجل يجب أن يكون له الرأي النهائي في جميع القرارات الخاصة بالأسرة، وهو الرأي الذي شهد تراجعاً بواقع 11 نقطة مئوية مقارنة بعام 2018. وهنا أيضاً كانت النساء أقل إقبالاً على تأييد هذا الرأي مقارنة بالرجال (56 بالمئة من الرجال مقابل 29 بالمئة من النساء) في حين أن الحاصلين على التعليم الثانوي أو أقل يقبلون عليه أكثر من الحاصلين على تعليم جامعي (47 بالمئة مقابل 25 بالمئة).

معدلات مشاركة المرأة في قوة العمل متدنية في كافة أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بمناطق العالم الأخرى. سأل الباروميتر العربي عدة أسئلة لتقييم التحديات التي تواجه المرأة في دخول سوق العمل، وهي أكبر من تلك التي تواجه المرأة في دخول سوق العمل، وهي أكبر من تلك التي تواجه الرجال، وتشمل تحديات هيكلية وثقافية. لدى السؤال عن درجة إسهام مسألة توفر المواصلات في إعاقة دخول سوق العمل، قالت الأغلبية (65 بالمئة) إنه عائق يعترض الرجال والنساء بنفس الدرجة. لكن الربع تقريباً (23 بالمئة) قالوا إنه عائق أكبر يعترض النساء. بالمقارنة، فإن عدداً أقل يعتبر عدم توفر المهارات عائق يعترض النساء بصورة خاصة. الأغلبية (62 بالمئة) قالت إنه يعيق بنفس الدرجة دخول الرجال والنساء قوة العمل، في حين قال 14 بالمئة إنه عائق أكبر في حالة النساء، ويرى 12 بالمئة إنه أكبر فيما يخص الرجال.

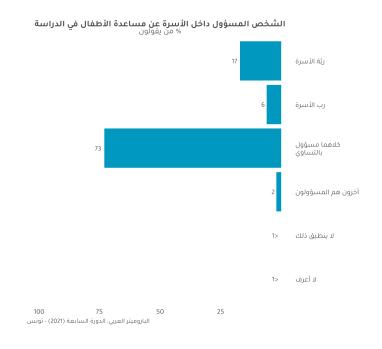


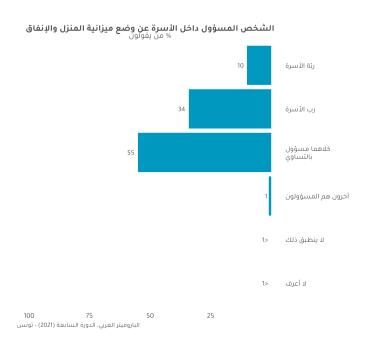
بالمقارنة، فإن عدد قليل نسبياً من المواطنين يعتقد أن عمل الرجال والنساء في مكان عمل واحد يعيق دخول النساء قوة العمل. 6 من كل 10 أشخاص (59 بالمئة) يرون أنه ليس بالعائق بالنسبة للجنسين، في حين أن الرُبع (27 بالمئة) قالوا إنه يمثل نفس الإشكالية للرجال والنساء معاً، في حين قال 8 بالمئة فقط إنه عائق أكبر على النساء. لدى السؤال عن أكبر عائق يعترض دخول النساء قوة العمل، كانت المشكلتان الأكثر ذكراً هما عدم توفر رعاية الأطفال (32 بالمئة) وتدني الأجور (72 بالمئة) ومنح الرجال الأولوية في تحصيل الوظائف (10 بالمئة). ويلي هذا عدم الفصل بين الجنسين في مكان العمل (13 بالمئة) ومنح الرجال الأولوية في تحصيل الوظائف (30 بالمئة). إلا أن النساء أكثر من الرجال بكثير في اعتبار عدم توفر رعاية الأطفال أكبر مشكلة، مقارنة بالرجال (37 بالمئة مقابل 27 بالمئة).

كما يختلف أغلب المواطنين حول ما إذا كان يجب فصل الرجال عن النساء في مكان العمل. 1 من كل 5 أشخاص (21 بالمئة) يرى أن الرجال والنساء يجب ألا يعملوا في مكان واحد.

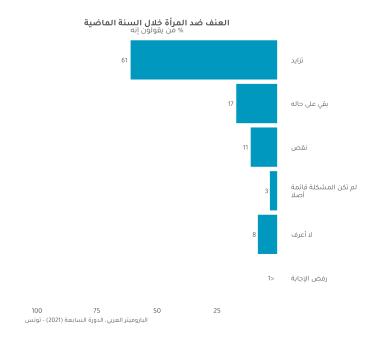
وفي البيت، هناك تصور قوي بأن الرجال والنساء يجب أن يتشاركوا المسؤوليات بنفس القدر. ثلاثة أرباع التونسيين تقريباً (73 بالمئة) قالوا إن الأمهات والآباء يجب أن يضطلعوا بنفس المسؤولية فيما يتعلق بمساعدة الأطفال على الدراسة. وقال 17 بالمئة فقط إنها يجب أن تكون مسؤولية الأم، وقال 6 بالمئة إنها يجب أن تكون مسؤولية الأب.

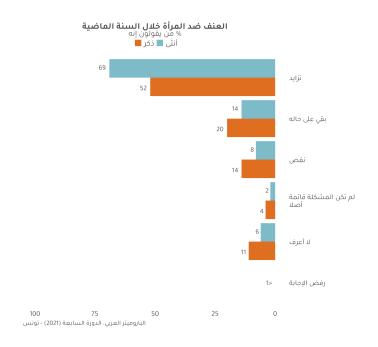
لدى السؤال عمّن يجب أن يتولى مسؤولية ميزانية البيت وقرارات الإنفاق في الأسرة، قالت الأغلبية (55 بالمئة) إن الأب والأم يتحملان نفس القدر من المسؤولية، ثم الثلث (34 بالمئة) قالوا إنه يجب أن يكون الأب، وقال 1 من كل 10 أشخاص إنه يجب أن تكون الأم. بالنسبة لمسألة مساعدة الأطفال على الدراسة لم تظهر اختلافات تُذكر في الآراء، على أن النساء أكثر إقبالاً من الرجال بكثير على القول بأن القرارات المالية يجب أن تكون بالمشاركة بين الأب والأم (61 بالمئة مقابل 48 بالمئة).





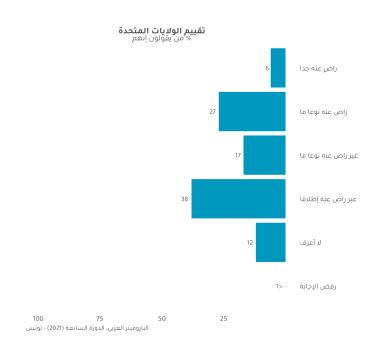
وعلى الرغم من تحقق مكتسبات كبيرة للنساء في السنوات الأخيرة، فهناك أيضاً بعض الأسباب للقلق بناء على بيانات الاستطلاع. فالدراسات من جميع أنحاء العالم أظهرت أن جائحة كوفيد أدت إلى تزايد العنف ضد النساء. يبدو أن تونس لم تكن بالاستثناء. فلدى السؤال عما إذا كان العنف ضد النساء قد زاد خلال العام المنقضي، أجاب 6 من كل 10 أشخاص (61 بالمئة) بأنه زاد مقابل 11 بالمئة قالوا إنه تراجع و17 بالمئة قالوا إن مستواه لم يتغير. يُلاحظ أن النساء أكثر إقبالاً على القول بزيادة معدلات العنف بواقع 17 نقطة مئوية مقارنة بالرجال.

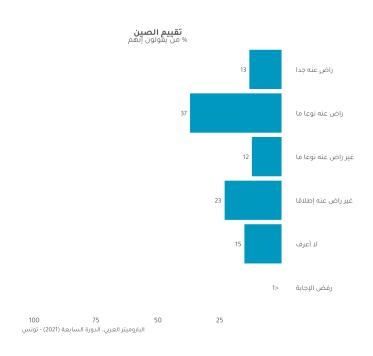




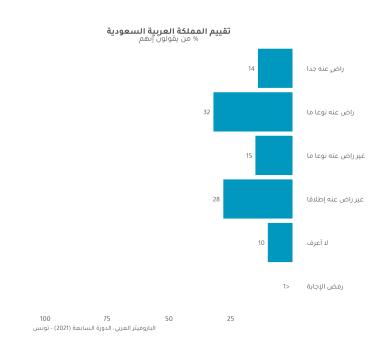
## العلاقات الدولية

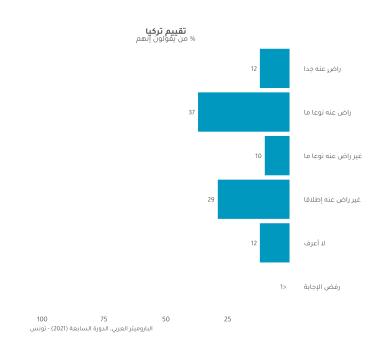
تُعد الصين - من بين القوى العالمية - الدولة الأعلى شعبية لدى المواطنين، إذ قال النصف تقريباً إنهم يستحسنون الصين لدرجة كبيرة أو إلى حد ما. بالمقارنة، لدى ثلث التونسيين آراء إيجابية نحو الولايات المتحدة الأمريكية، حيث الأصغر سناً (18 - 29 عاماً) أكثر تفضيلاً للولايات المتحدة الأمريكية بفارق 8 نقاط مئوية عن الفئة العمرية الأكبر. في الوقت نفسه، فإن روسيا تتمتع بقدر أكبر من الشعبية، إلى حد ما، حيث تتمتع بآراء إيجابية في أوساط 43 بالمئة من المواطنين.

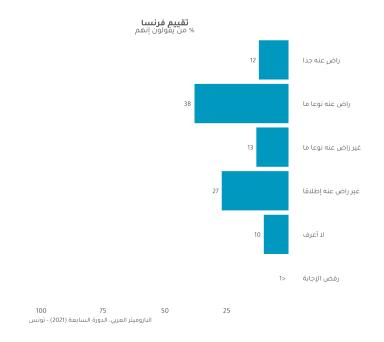


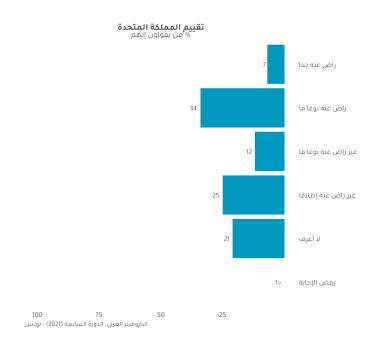


ومن بين القوى الإقليمية، يميل التونسيون إلى الانقسام نسبياً. النصف تقريباً قالوا إنهم يحبذون فرنسا (50 بالمئة) وتركيا (50 بالمئة) والسعودية (47 بالمئة). بشكل عام، هناك اختلافات ديمغرافية ضئيلة في الآراء إزاء الدول المذكورة، باستثناء تركيا، حيث الشباب في سن 18 إلى 29 عاماً أكثر إقبالاً على تفضيلها مقارنة بالأكبر سناً بواقع 19 نقطة مئوية. في الوقت نفسه، فإن لدى 41 بالمئة آراء إيجابية تجاه المملكة المتحدة.



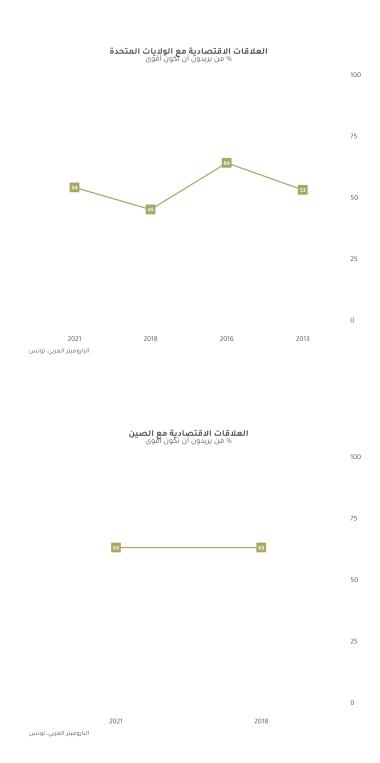




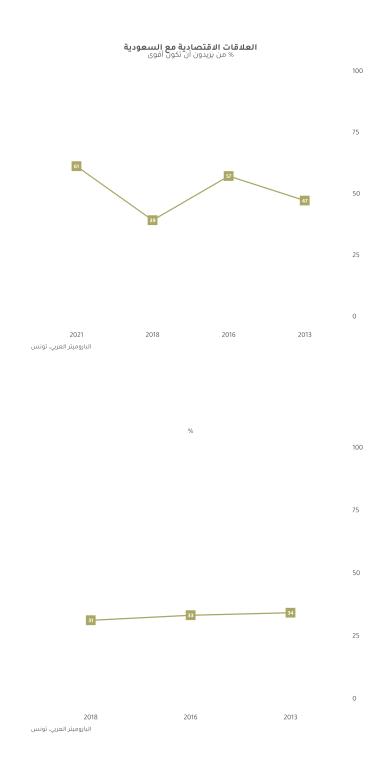


التونسيون قابلون نسبياً لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية، حتى إذا لم تكن لديهم آراء إيجابية نحوها. الأغلبية (54 بالمئة) ترغب في علاقات اقتصادية أقوى مع الولايات المتحدة الأمريكية، مقارنة بـ 21 بالمئة فقط يرغبون في أن تضعف تلك العلاقات. إجمالاً، فإن الرغبة في توثيق العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأمريكية قد زادت بتسع نقاط مئوية منذ عام 2018. وهناك نسبة مماثلة (52 بالمئة) ترغب في تقوية العلاقات الاقتصادية مع روسيا. وهذه النسبة لم تتغير منذ 2018. لكن التونسيون أكثر إقبالاً على الرغبة في تقوية العلاقات الاقتصادية مع الصين (63 بالمئة) وإن كانت هذه النسبة

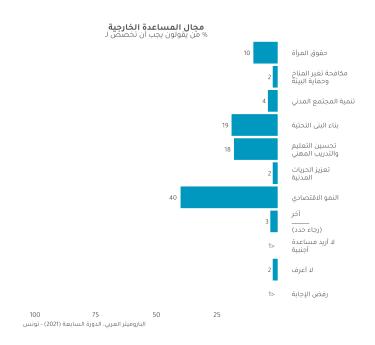
### لم تتغير منذ عام 2018.



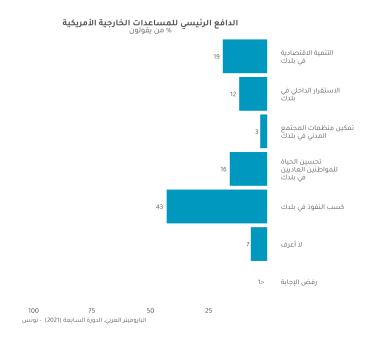
ومن بين القوى الإقليمية، فالرغبة في العلاقات الاقتصادية الأقوى تبلغ أقصاها في حالة السعودية (61 بالمئة) وهي الزيادة الكبيرة مقارنة بعام 2018 (22 نقطة مئوية أكثر). بالمقارنة، فإن النصف يرغبون في تقوية العلاقات مع فرنسا في حين يرغب 47 بالمئة في علاقات أقوى مع تركيا في ملف الاقتصاد، ما يمثل انحداراً بواقع 10 نقاط مئوية منذ عام 2018.

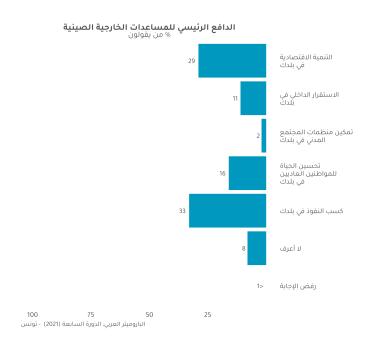


بالنسبة للمساعدات الأجنبية، فإن أغلب التونسيين يفضلون أن تُوجه المساعدات نحو ملفات التنمية الاقتصادية (40 بالمئة) والبنية التحتية (19 بالمئة) والتعليم (18 بالمئة)، وهي ملفات تمثل تحديات اقتصادية عميقة فضلاً عن انتشار القلق إزاء التعليم كما هو موضح أعلاه. في الوقت نفسه، قال 1 من كل 10 أشخاص إن المساعدات الأجنبية يجب أن تركز على حقوق المرأة، في حين قال أقل من 5 بالمئة إن المساعدات يجب أن توجه إلى ملفات أخرى.

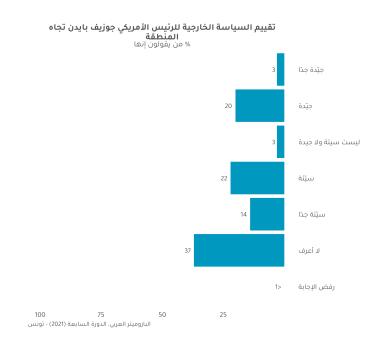


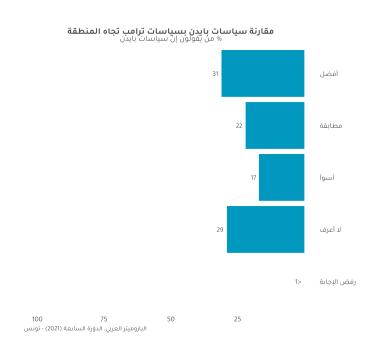
التصورات القائمة عن المساعدات الأمريكية إيجابية نسبياً، حيث قال 62 بالمئة إن المساعدات الأمريكية تعزز المبادرات التعليمية بدرجة كبيرة أو محدودة. هناك نسبة مماثلة (63 بالمئة) قالت إن المساعدات الأمريكية تحسن من حقوق المرأة لكن نسبة أقل (51 بالمئة) قالت الأمر نفسه عن تعزيز المجتمع المدني. على أنه لدى السؤال عن الدافع الأساسي لمنح الولايات المتحدة الأمريكية المساعدات لتونس، ردت الأغلبية بأن الهدف هو كسب النفوذ (43 بالمئة) مقارنة بـ 1 من كل 5 (19 بالمئة) قالوا إن الهدف هو تعزيز التنمية الاقتصادية. وقال 16 بالمئة إنه مساعدة المواطن العادي، وقال 12 بالمئة إن الهدف هو تعزيز الاستقرار الداخلي. بالمقارنة، فإن التونسيين أقل إقبالاً على القول بأن المساعدات الصينية لبلدهم هدفها كسب النفوذ (33 بالمئة). في حين يقول عدد أكبر إن الهدف هو تعزيز التنمية الاقتصادية (29 بالمئة).



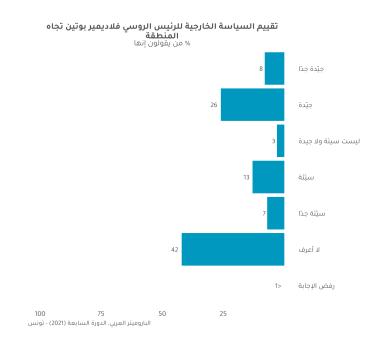


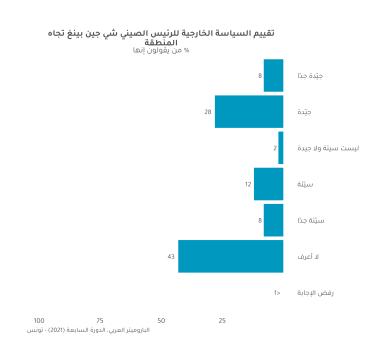
دعم السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي جو بايدن متدني نسبياً، حيث وصف 23 بالمئة فقط من التونسيين سياساته بأنها جيدة أو جيدة جداً. في المقابل، فإن الكثير من التونسيين (37 بالمئة) قالوا إنهم لا يعرفون معلومات كافية لتكوين رأي في هذا الصدد، ما يُظهر أن هذه النسبة منبعها أن بايدن لا يزال إلى حد ما رئيساً جديداً. على أن تصنيفات بايدن أفضل بالمقارنة بالرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، الذي منحه التصنيف الإيجابي 10 بالمئة فقط من المواطنين في تونس، عام 2018. إضافة إلى المذكور، لدى طرح السؤال بشكل مباشر، قال 3 من كل 10 أشخاص (31 بالمئة) إن سياسات بايدن أفضل من ترامب، وقال 22 بالمئة إنها مماثلة، وقال 17 بالمئة إنها أسوأ، وقال 30 بالمئة "لا أعرف".



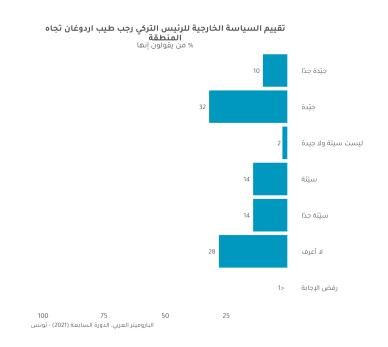


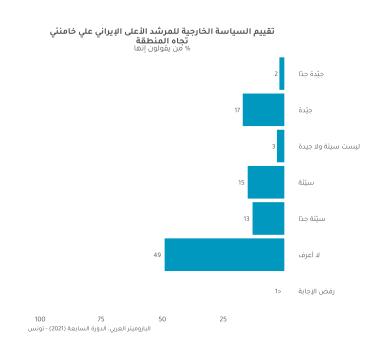
يُفضل سياسات الرئيس الصيني الخارجية (شي جين بينغ) 35 بالمئة من التونسيين، وهي النسبة المماثلة للرئيس الروسي فلاديمير بوتين وسياساته الخارجية (34 بالمئة). بالنسبة إلى بوتين، فهذا التصنيف لم يتغير منذ عام 2018. يُلاحظ أن الاستطلاع تم قبل غزو بوتين لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022، ما يعني أن تصنيف سياساته الخارجية ربما تغير منذ ذلك التوقيت.

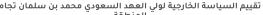


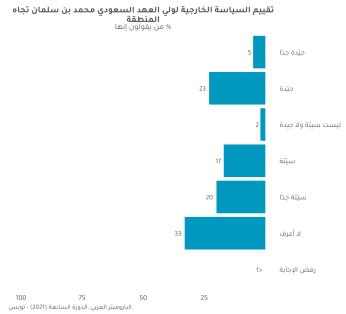


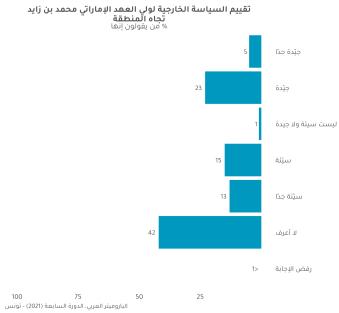
ومن بين القوى الإقليمية، فإن سياسات الرئيس التركي رجب طيب إردوغان هي الأعلى شعبية، بنسبة 42 بالمئة من التونسيين يعتبرونها سياسات إيجابية، ما يمثل انحداراً بواقع 11 نقطة مئوية منذ عام 2018. أما تصنيفات المواطنين للقادة الإقليميين الآخرين - وهي أقل مقارنة بتصنيف إردوغان الذي تراجع تصنيفه - تشمل ولي العهد الإماراتي محمد بن زايد (29 بالمئة) وولى العهد السعودي محمد بن سلمان (28 بالمئة) والمرشد الأعلى الإيراني على خامنئي (20 بالمئة).













# حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.





